للبحوث العلمية | مجلة محكّمة | العدد 7، المجلد 3، السنة الأولى | تموز (يوليو) 2024 | محرم 1445
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

فعالية السياسات الإجتماعية اللبنانية في الحد من عمالة الأطفال

إعداد

الدكتورة هيفاء سلام[1]

المقدمة

أولا- الإشكالية

ثانيا- نوع الدراسة

ثالثا- أهداف الدراسة

رابعا- تعريف المفاهيم والمفاهيم المرادفة للدراسة

خامسا- المنطلقات النظرية للدراسة (الرأس المال البشري: شولتز)

سادسا- أهمية السياسات الإجتماعية وعناصرها

سابعا- وظيفة السياسات الإجتماعية

ثامنا- **الواقع الإجتماعي الإقتصادي في لبنان وتحدياته**

أ- إنعكاس الأزمة الإقتصادية الإجتماعية على الأسرة في لبنان

ب-عمالة الأطفال كأبرز تداعيات الأزمة

تاسعا- **حماية الأطفال من أسوأ أشكال العمل: بين الواقع والقانون**

عاشرا- صلابة ومستوى الشراكة بين المنظمات الحكومية والجمعيات الأهلية والدولية لحماية الطفولة من العمالة.

خلاصة.

توصيات.

المراجع

(1)- باحثة وأستاذة علم الإجتماع في معهد العلوم الإجتماعية، الجامعة اللبنانية. البريد الإلكتروني: Haifa.Salam@ul.edu.lb

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

ملخص

تعتبر السياسات الإجتماعية في لبنان امتدادا لروحية الإتفاقيات والمواثيق الدولية التي تنص على حق الطفل في الحماية من الإستغلال الإقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارا" بصحته أو نموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الإجتماعي. ومع ذلك بعض الأطفال الموجودين على الأراضي اللبنانية، يمارسون أعمالاً تتعارض والقوانين اللبنانية، كما ومواد المعاهدات والإتفاقيات الدولية الراعية لحقوق الطفل التي وقّعت عليها السلطات الرسمية اللبنانية. في ظل هذا الواقع، نتساءل عن أهمية السياسات الإجتماعية وفعالية أنظمة الحماية الإجتماعية المتوفرة في لبنان ودرجة صلابتها وإمكانية الإعتماد عليها للإستجابة للأزمة الإقتصادية، وكذلك العوائق والتحديات التي تحول دون التطبيق الكامل للبرامج والخطط المرسومة.

الكلمات المفتاحية: السياسات الإجتماعية، عمالة الأطفال، الرأسمال البشري، أسوأ أشكال العمل، التنمية المستدامة، الحماية الإجتماعية.

Abstract

Social policies in Lebanon are considered as a continuation of the international charts and treaties stipulating the child's right of being protected from economic exploitation or any work that might be hazardous, preventing him from schooling, detrimental to his health, as well as his physical, spiritual, moral or social growth. Even though, some children living on the Lebanese territory are performing works conflicting with the Lebanese laws. In this context, we are investigating the efficiency of social policies in general and

the efficacy of social welfare policies existing in Lebanon in particular, as well as the degree of their rigidity and reliability, in bid to face with the economic crisis, as well as the obstacles and challenges that avert the implementation of the set programs and projects as a whole.

Key words: Social Welfare, Children's Labor, Human Capital, Worst forms of Labor, Sustainable Development, Social Protection.

مقدمة

بعد الثورة الصناعية نشأ وضع إجتماعي إقتصادي جديد، فرض الحاجة إلى الإستقرار والعدالة الإجتماعية والبحث عن جذور التحديات الإقتصادية الإجتماعية والسياسية وكيفية علاجها وضبطها وصياغة معاييرها، بهدف إحداث التحولات الحقيقية والتغيير الجذري في بنية المجتمع التحتية والدولة معًا، بما يتماشى وطموحات النظام الإجتماعي وتنميته المتوازنة، هذا ما أدى إلى ولادة السياسات الإجتماعية.

مع انتشار العولمة وتوسعها، صارت غالبية الدول النامية أمام اتباع أحد الخطين: نهج السوق والمنافسة في السوق العالمية، كعامل حاسم في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الوطنية، أو نهج الحقوق الإنسانية والإجتماعية الذي يشكل جزءًا أساسيًا من العقد الإجتماعي، وسيؤدي في نهاية الأمر إلى إزالة السلطات المُتحكّمة في المجتمع، وعلى رأسها الأنظمة الحاكمة، إلا أن عجزها العام عن اتباع أحد المنهجين أدى إلى مراكمة عجزها عن تأمين الخدمات الإجتماعية بالكمية الكافية والنوعية الجيدة، فضلًا عن تحقيق نتائج في عملية التوزيع، فهذه لا تتوقف فقط على المؤسسات وأدوات السياسة العامة، بقدر ما تتوقف على الموارد المُتاحة. ولا يمكن اختيار المزيج الأمثل من المؤسسات والأدوات بمعزل عن الهدف،

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

سواء أكان تحقيق المساواة في الدخل، أم في النتائج الإجتماعية، أم في الفرص الإجتماعية والإقتصادية.

وبالعموم، اتجه الإطار القانوني والإجرائي المتبع عربيًا نحو اعتبار الأجهزة الحكومية المختصة ذات دور رئيس في رسم وتخطيط وتنفيذ السياسة الإجتماعية، التي تُوضع بالإعتماد على "أيديولوجية المجتمع"، لتنتج قصورًا في التخطيط لمسألة السياسة الإجتماعية والتنمية. ففي مجتمعات لم تخض التحولات التي عرفها الغرب، أو تستبدل الجماعات والكيانات المغلقة، للوصول إلى عقد إجتماعي يوحّد فئات المجتمع داخل البلد الواحد، يصبح الحديث عن أيديولوجية المجتمع أو الثقافة المجتمعية السائدة مُنصبًّا على الأفكار والتراث والتقاليد والمعتقدات التي تمثل جملة مواثيق إجتماعية رافضة لأولوية الإنسان ودعم استقلاله وإرادته وحريته، بل تحدد سلوك الأفراد والتنظيمات المجتمعية بما يتنافى مع عملية التنمية وترسيخ ثقافة المجتمع. (خداج، 2021)

ومع توسع الثورة التكنولوجية، برز دور المؤسسات الدولية التي تنادي بحقوق الإنسان. ففي عام 2002 أطلقت الإسكوا مشروع السياسة الإجتماعية المتكاملة، تحاول من خلاله تقديم مداخل ملموسة للتعامل مع الإحتياجات والأهداف الإنمائية في المنطقة على نحو يضمن الإنصاف الإجتماعي وحقوق الإنسان.

تقدم المؤسسات الدولية، من بينها الإسكوا، التقارير لصانعي السياسات، ومنظمات المجتمع المدني، والوكالات الإقليمية والدولية المعنية بالتنمية، والجهات المعنية الأخرى في المنطقة، توجيهات ومقترحات بشأن مأسسة نهج السياسة الإجتماعية المتكاملة الذي يدمج مجمل التدخلات الإجتماعية ويراعي الإنصاف الإجتماعي وحقوق الإنسان في وضع خطط التغيير الإجتماعي والتنمية.

يبين التقرير الذي أطلقته الإسكوا في 2002، أن السياسة الإجتماعية تشمل جميع الإجراءات

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

الهادفة إلى تغيير أنماط الرعاية الإجتماعية والعلاقات والمؤسسات الإجتماعية، وذلك من خلال توسيع الخيارات والفرص المتاحة للناس عبر جميع مراحل عملية التنمية. وتتناول هذه السياسة جميع أوجه الإنتاج وإعادة الإنتاج والحماية وإعادة التوزيع على الصعيد الإجتماعي إلى جانب قضايا الإنصاف والاحتواء والحقوق. (ESCWA, 2008).

هذه الإجراءات المنصوص عليها في السياسات الإجتماعية تضمن حصول الأفراد على سائر حقوقهم، لاسيما الفئات المهمشة منهم، ومن أبرزهم الأطفال ذات الوضع الإجتماعي الهش والمعرضين لمختلف أنواع المخاطر، فتؤمن لهم خدمات التعليم ذات النوعية الجيدة والرعاية الصحية، وتمنعهم من اللجوء إلى العمل لإعالة أسرهم، مما يهدد نموهم ومستقبلهم ومستقبل المجتمع بأكمله وتقدمه.

في هذا الإطار، تعتبر السياسات الإجتماعية في لبنان امتدادا لروحية الإتفاقيات والمواثيق الدولية التي تنص على حق الطفل في الحماية من الإستغلال الإقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارا» بصحته أو نموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الإجتماعي. وقد حدد البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال أولويات حماية الأطفال بمنعهم من ممارسة العمل في الأماكن التي تشكل أخطارا جسدية أو نفسية، مع إيلاء إهتمام خاص بصغار السن والفتيات. (وزارة العمل، 2015)

إن عمالة الأطفال غير منفصلة عن الرأسمال الثقافي للأسر ووضعها الإجتماعي الإقتصادي، فالأزمة الإقتصادية، المالية والنقدية كان لها إرتدادات قاسية على الأسر اللبنانية، إذ بات الفقر في لبنان يطاول ما يفوق 74 في المئة من مجموع السكان، وفق دراسة أصدرتها لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) في العام 2021.

الأطفال الموجودين على الأراضي اللبنانية، يمارسون أعمالاً تتعارض والقوانين اللبنانية، كما ومواد المعاهدات والإتفاقيات الدولية الراعية لحقوق الطفل، التي وقّعت عليها السلطات

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الرسمية اللبنانية. تأثر القطاع التربوي بالأزمة الإقتصادية، وخلّف معه ويلات، منها ما أدّى إلى زيادة عمل الأطفال في لبنان. آلاف الأطفال يعملون، فيما لا ذنب لهم سوى أنّهم وُجدوا فجأة مرغمين على دخول سوق العمل وترك مساحة لعبهم وأقرانهم.

وفيما أقرّت الدولة قوانين للحدّ من عمالة الأطفال وصادقت على اتفاقيات دولية تُعنى بحقوق الطفل، كإتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها لبنان عام 1991، التي تضمن حقّه « في حمايته من الإستغلال الإقتصادي، ومن أداء أي عمل يرجّح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارّاً بصحة الطفل أو بنموّه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الإجتماعي». (الأمم المتحدة، إتفاقية حقوق الطفل، 1996)، إلا أن المشهد يزداد سوءاً مع تردّي الحال الإقتصادية.

وبالفعل، فقد تخطّى مُعدّل عمالة الأطفال في لبنان 100,000 طفل دون سن الـ 18 عاماً يعملون على الأراضي اللبنانية. هؤلاء الأطفال هم المتسرّبين من المدارس، يفترشون أرصفة الطرقات ومستديراتها، فهذا الواقع الذي يفرضه الفقر المدقع، يستغله أرباب العمل المشغِّلين لهؤلاء الصغار بالتواطؤ مع الأهل، من باب تقليص نفقاتهم المالية، بما أنّ الأجور التي يخصّصونها للأطفال زهيدة، تصل إلى حدّ استغلالهم. (عياد، 2022)

أولا- الإشكالية:

على الرغم من القوانين اللبنانية والإتفاقيات والمواثيق الدولية المعنيّة بحقوق الطفل، لا سيّما إتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها لبنان عام 1991، وفي ظلّ عدم وجود سياسات شاملة وواضحة تتعلّق بهم، والتي يتقاسم مسؤولية رسمها عدد من الوزارات، لا سيّما وزارات الداخلية والعدل والعمل والشؤون الإجتماعية والتربية، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحليّة ذات الصلة، لا يزال مشهد الأطفال العمال حاضراً بقوّة عند تقاطع الطُرق والمُستديرات والمحال التجارية...، بل ولم يعد أمراً خارجاً عن المألوف.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

في ظل هذا الواقع، نطرح التساؤلات التالية:

• ما أهمية أنظمة الحماية الإجتماعية المتوفرة في لبنان ودرجة صلابتها وإمكانية الإعتماد عليها للإستجابة للأزمة؟ ما مدى فعالية السياسات الإجتماعية المتبعة؟

• كيف تعمل نظم الرعاية حالياً؟ إلى أي مدى تصل خدماتها إلى أشد الناس عوزاً؟ ما حدود قدرات المؤسسات المعنية بتقديم خدمات الرعاية للأسر وكيف يجري التنسيق في ما بينها؟

• ما جوانب القصور في السياسة الإجتماعية المتعلقة بالأطفال وبحقوقهم والأنظمة والتدابير المعتمدة التي من المفترض أن تقيهم من العمالة وانتهاك حقوقهم؟

ثانيا– نوع الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على التوثيق وجمع المعلومات من التقارير الصادرة عن الجهات الرسمية والمنظمات الدولية والمحلية المعنية بالموضوع، وهي بذلك دراسة إستطلاعية لأنها تستكشف وضع السياسات الإجتماعية اللبنانية عموما، وتلك التي تركز على حماية الأطفال ورعايتهم، وتوضح مدى قدرتها للقضاء على هذه الظاهرة التي لها جذور وأسباب متشعبة.

ثالثا– أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

• الكشف عن السياسات الإجتماعية اللبنانية وأهميتها ودورها في توفير الرعاية الإجتماعية للمواطنين عموما والأطفال خصوصا.

• معرفة حجم وأسباب ظاهرة عمالة الأطفال في مجتمعنا اللبناني وتداعياتها،

• تحديد مسؤولية المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في القضاء ومكافحة عمالة الأطفال وآلية التنسيق قيما بينها،

• التعرف إلى مواطن القصور في السياسات الإجتماعية المعتمدة في لبنان لمحاربة هذه الظاهرة.

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

رابعا– تعريف المفاهيم والمفاهيم المرادفة للدراسة

– **السياسة الإجتماعية:** تُعرّف السياسة الاجتماعية بأنها عموم الخدمات التي تقدّمها الدولة للمجتمع، وتمتد من التعليم والصحة والعمل كأساس في بناء الدول الحديثة، إلى التوزيع وإعادة التوزيع، والحماية الإجتماعية "الضمان الإجتماعي، المساعدة الإجتماعية"، وصولًا إلى تحقيق العدالة الإجتماعية والأمن الإجتماعي، وتقوم بجانبها العام حول جلب الشعب إلى مراكز صنع السياسات العامة، عن طريق توجيه حاجاتهم وأصواتهم عبر قطاعات تولّد الإستقرار والتماسك الإجتماعي، وليس عن طريق تقديم الرفاهية فقط. فالسياسات الإجتماعية تمثّل مفهومًا واسعًا من القضايا المتقاطعة بين البُنى الإجتماعية والسياسات الإقتصادية وهيكلية جهاز الدولة. (خداج، 2021)

– **الحماية الإجتماعية:** تُعرَّف الحماية الإجتماعية بأنها مجموعة من السياسات والبرامج الهادفة إلى منع جميع الناس أو حمايتهم من التعرض للفقر، والهشاشة، والإستبعاد الإجتماعي من الطفولة إلى الشيخوخة. (مرصد حقوق الإنسان، 2022)

– **الخدمات الإجتماعية العامة:** على عكس برامج الحماية الإجتماعية التي تهدف إلى مساعدة الأفراد على مواجهة المخاطر الإقتصادية والحياتية، تضمن الخدمات الإجتماعية تكوين رأس المال البشري على المدى الطويل. فالمساواة في فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية هي من أهم الأدوات لمساعدة السكان على الخروج من دوامة الفقر، وزيادة القدرة على الحراك في المجتمع، والإرتقاء بنوعية حياتهم. أمّا عدم التكافؤ في فرص الحصول على هذه الخدمات، فيؤدي إلى تفاقم الفقر وزيادة الفوارق ويضعف التماسك الإجتماعي ويعوق النمو الإقتصادي. (الأسكوا، 2022)

– **أنظمة الرعاية الإجتماعية** هي انعكاس لطبيعة العلاقات بين مختلف القوى الإجتماعية ونتيجة له. وليست هذه الأنظمة مجرد حل تقني أو محايد للمشاكل الإجتماعية، بل هي آليات

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

لتوزيع الموارد،

تخضع للتوجه السياسي، وتحدد الجهة الممولة والجهة المتلقية للتمويل، والفئات المستفيدة والفئات غير المستفيدة من الخدمات. (الأسكوا، 2022)

– **عمل الاطفال** : عمالة الأطفال هي أعمال تضع عبء ثقيل على الأطفال وتعرض حياتهم للخطر، ويوجد في ذلك انتهاك للقانون الدولي والتشريعات الوطنية، فهي إما تحرم الأطفال من التعليم أو تتطلب منهم تحمل العبء المزدوج المتمثل في الدراسة والعمل. وتشمل عمالة الأطفال التي يجب القضاء عليها مجموعة فرعية من عمل الأطفال، وتتضمن:

• أسوأ أشكال عمل الأطفال المطلقة التي عرفت دوليا بالإستعباد والإتجار بالبشر وسائر أشكال العمل الجبري وتوظيف الأطفال جبرا لإستخدامهم في النزاعات المسلحة وأعمال الدعارة والأعمال الإباحية والأنشطة غير المشروعة.

• العمل الذي يؤديه طفل دون الحد الأدنى للسن المخول لهذا النوع من العمل، بالذات (كما حدده التشريع الوطني ووفقا للمعايير الدولية المعترف بها). (الأمم المتحدة، اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال).

خامسا – المنطلقات النظرية للدراسة: نظرية الرأس المال البشري (ثيودور شولتز،1961) (رأس المال البشري: ثيودور دبليو: شولتز: إطلاق قوة رأس المال البشري، 2023)

كل دراسة علمية تنطلق من نظرية إجتماعية تفسر لنا جانب من جوانب الواقع الإجتماعي، وهذه الدراسة، كغيرها من الدراسات الإجتماعية، ترتكز على نظرية الرأس المال البشري، فمحور عملية التنمية هو الإنسان وهو غايتها، فالإستثمار في الموارد البشرية وتمكينها من خلال التربية والتعليم، أي التنمية البشرية، تضمن للمجتمعات تحقيق الأمن والرفاهية. إن عمالة الأطفال تمنع هؤلاء من الإلتحاق بالمدرسة وتحصيل العلوم والمعارف، ما يهدد لاحقا فرص عملهم وتحقيق بالتالي التنمية البشرية.

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

• تنطلق هذه النظرية من التركيز على عائد العملية التعليمية واعتبار أن الإنفاق على التعليم إنفاق إستثماري إنتاجي، ليس مجرد إنفاق خدمي إستهلاكي، فالتعليم هو إستثمار إقتصادي لأهم عنصر من عناصر الإنتاج ألا وهو العنصر البشري.

• تنمية الثروة البشرية من خلال نظام تعليمي يصبح عاملا رئيسيا في جهود التنمية، وعنصرا هاما من عناصر الإستثمار لإعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية.

• يعتبر شولتز أن الإستثمار في رأس المال البشري هو استثمار إنتاجي (Productive In-vestment). إن الإنفاق على التعليم ليس شكلا من أشكال الإستهلاك، إنما هو أساس للنمو والتنمية الإقتصادية والإجتماعية المستمرة.

• تؤكد نظرية الرأس المالي البشري على الوظيفة الرئيسية للتعليم والإستخدام الفعال للموارد البشرية من خلال:

أ- تزويد الأفراد بالمهارات والخبرات والمعارف اللازمة للتنمية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية الني تتجه إلى التصنيع.

ب- الكشف عن القدرات الكامنة بين أفراد المجتمع والعمل على تنميتها واستثمارها.

ج- الإرتفاع بالمستوى التعليمي للعاملين في الإنتاج يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ورفع الكفاءة والجودة.

• النظام التعليمي أداة لإعداد الأيدي العاملة الماهرة التي تستطيع أن تقابل متطلبات التطور التكنولوجي. التربية الرسمية وسيلة لتزويد الجيل الناشئ بالمهارات والتدريبات الخاصة والعامة لمتطلبات العمالة الماهرة.

• هناك علاقة موجبة بين ما يتعلمه الفرد في داخل المدرسة من مهارات معرفية وبين مستوى أدائه في العمل، إن التفاوت الإجتماعي والإقتصادي بين الأفراد، وبين المجتمعات يرجع أساسا إلى تفاوت في مستوى التعليم الذي بلغه الفرد أو المجتمع.

ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

• المهارات المعرفية التي تنقلها المدارس ليست فقط لتحقيق النمو الإقتصادي في المجتمعات الحديثة، بل أيضا لتحقيق التنمية بكافة أبعادها. التربية هي أداة لتحديث كافة المجتمعات.

تبين لنا هذه النظرية مدى أهمية عملية التربية والتعليم في بناء قدرات الرأسمال البشري وتزويدها بالمعارف والمهارات لتشكل بذلك ثروة للبلدان التي توظفها بدورها في عملية النهوض والتنمية البشرية وتحقيق بذلك الرفاهية للشعوب.

سادسا- أهمية السياسات الإجتماعية وعناصرها

منذ بداية القرن العشرين، وضعت الحاجة المُلحّة للحدّ من الفقر والإستبعاد، وتجنّب الإنفجارات الإجتماعية وتفكك الروابط الإجتماعية، موضوعَ السياسة الإجتماعية كجزء من الوظيفة الأولية للدولة في الحكومات الحديثة المتأسسة على عقد إجتماعي بين المواطنين والدولة، واتفاقهم على الحقوق والواجبات لتعزيز المصالح المشتركة واتباع السياسات العامة التي تفيد الجميع، حيث يتم الإعتماد على السياسات الإجتماعية، للحدّ من احتمال تحيّز السياسات العامة أو تقصيرها بالمسؤولية تجاه المواطنين، ففي مجتمع منظّم ومتضامن، لا تقتصر عملية وضع السياسات الإجتماعية وتنفيذها على الحكومات، بل تكون بالتعاون مع جميع الجهات، للحدّ من المخاطر والوصول إلى توافق حول الصالح العام، كونه الوجه المكمّل لفكرة الدولة، كشخصية معنوية عامة ومجردة وعقلانية، وهذا لا يستقيم إلا إذا حدّده إجماع المواطنين أو ممثليهم.

تتحدد أهميّة السياسات الإجتماعية في الدول الحديثة ببناء ميثاق إجتماعي، يكمّل الديمقراطية السياسية مع الديمقراطية الإجتماعية، ويتم ترسيخه في المساحة التي يتقاطع فيها المجتمع المدني مع الدولة، لتجنب الوقوع بالأخطاء في رسم السياسات العامة في الدولة "الدساتير والقوانين التشريعية والأحكام القضائية"؛ فالدستور – بوصفه عقدًا بين الحاكم والمحكوم- يبيّن دور الحكومة وتطلعات المواطنين لتحقيق الوحدة الوطنية والسلام الإجتماعي بين أطياف

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المجتمع –التقارب الإنساني– الذي يقوم بدوره على مواجهة المشكلات الإجتماعية وردم الفجوة الإجتماعية، عبر الإهتمام بالفئات المهمّشة والضعيفة، وصولًا إلى صياغة البرامج والمشروعات الإجتماعية، وتحديد آليات العمل الإجتماعي واتجاهاته، والتخطيط الإقتصادي وتكافؤ الفرص، لتحقيق التوازن والعدالة السياسية والإجتماعية، والعدالة في توزيع الحقوق والأعباء والتضحيات بين المواطنين كافة. (خداج، 2021)

وضماناً لتحقيق فوائد إجتماعية للجميع، ينبغي أن تتوفر للسياسة الإجتماعية الإطار ثلاثي العناصر الذي وضعته الإسكوا، والذي يشمل الرؤية وتوافق الآراء، وتنسيق عملية التنفيذ. ويبين أن وضع أسس متينة للسياسة الإجتماعية يستلزم استيفاء جميع عناصر هذا الإطار وتساويها في الأهمية والتطبيق المتوازن الذي يمكن أن يؤسس لعلاقة تآزر بين الشعب والدولة، في مسيرة ترتبط فيها التنمية الإقتصادية بعلاقة تكامل مع التنمية الإجتماعية. وتشمل هذه العناصر الثلاث: 1– قيادات قوية وإدارات عامة تنظيمية صارمة، 2– حكم شفاف على الصعيدين المركزي والمحلي، 3– أطر مؤسسية قابلة للمساءلة وقادرة على فرض الضوابط.

لا تزال السياسة الإجتماعية في لبنان وعموم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مهدها. ولكن بشكل عام يمكن تصنيف أنظمة الرعاية الإجتماعية في المنطقة على أنها نهج الملاذ الأخير المؤسسي residual coorporitist))، ولا يزال مفهوم الدولة الريعية هو النموذج الأبرز.

أحد التحديات الرئيسية التي تواجه رسم سياسة إجتماعية ناجعة في المنطقة هو عدم إلتزام الحكومات ببرنامج الرعاية الإجتماعية الشاملة التي تحقق العدالة الإجتماعية والضمان الإجتماعي.

سابعًا– وظيفة السياسات الإجتماعية:

السياسة الإجتماعية هي مفهوم غير مرداف للخدمات الإجتماعية (كالصحة والرعاية، وما إلى ذلك) وللحد من الفقر، كما هو شائع لدى البعض، بل هي إستراتجية أشمل من ذلك، فهي تمتاز

ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

بأنها متكاملة، تعنى بالجوانب التالية:

أولًا– <u>التنمية السياسية</u>: تشمل القضايا السياسية والدستورية؛ قضايا العدالة وسيادة القانون؛ قضايا الإرادة العامة، والمجتمع المدني. إعادة التأكيد على الدور التنظيمي الرئيسي الذي تؤديه الدولة وقدرتها على تحويل القيم النظرية والأيديولوجية إلى أطر ونهج للسياسات العامة، قابلة للتطبيق وللقياس؛ ضمان تكافؤ الفرص والمساواة في المشاركة في المجتمع والاقتصاد؛ العمل على وضع الجميع في صلب عملية صنع السياسات وتعميم احتياجاتهم وآرائهم على مختلف القطاعات ودمجها في مختلف مراحل عملية التنمية؛ ففي الدول الحديثة، يقلّ التمايز بين الإجتماعي والسياسي، وتعتبر السياسة في خدمة المجتمع.

ثانيًا– <u>التنمية الإقتصادية</u>: بناء مجتمعات لجميع المواطنين من خلال التدقيق في الآثار الإجتماعية للسياسات الإقتصادية خلال عملية صياغة السياسة الإقتصادية؛ حقّ العمل والتحسّن المعيشي؛ الحدّ من الفقر والبطالة وعدم المساواة؛ التعليم والمعرفة والمهارات. تمكين الأنظمة والآليات المؤسسية المعنية من إزالة الحواجز التي تعوق تحقيق الإحتواء والمشاركة، مع التأكيد على أن تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة لا يتم إلا من خلال تمكين المواطنين جميعاً، ومنهم المهمشون؛

ثالثًا– <u>التنمية الإجتماعية</u>: تلبية احتياجات الفقراء والضعفاء وضمان حصول الجميع على الخدمات الإجتماعية التي تحسن صحتهم وتحقق رفاههم، وتعزز بالتالي قدرتهم على المساهمة في المجتمع؛ عبر دمج قضايا الإنصاف الإجتماعي وحقوق الإنسان في مختلف مراحل السياسات العامة؛

الصحة والرعاية الصحية؛ الرعاية الإجتماعية: "تنظيم الخدمات الإنسانية على مستوى الجمعيات؛ تقديم الخدمات الفئوية: الإعالات العمرية"؛ التكامل المجتمعي: الطبيعة التعددية؛ تحقيق الإنسجام والتعاون والمساواة في الإستفادة من موارد المجتمع، والإعتراف بالحقوق

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الخاصة بكل فرد في إطار سيادة القانون"؛ مركز المرأة وردم الفجوة بين الجنسين؛ مشكلة التهميش. وأخيرا، التأكيد على أن السياسة الإجتماعية المتكاملة أكثر فعالية من النهج التقليدية في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

رابعًا– مشاكل البيئة: تتضمن دراسة المخاطر البيئية؛ إستنفاد الموارد الطبيعية؛ الإضرار بالتربة والمياه؛ الأوضاع المناخية، وغيرها من العوامل ذات الأثر البعيد. (خداج، 2021)

على الصعيد اللبناني، لطالما كان نظام الحماية الإجتماعية في لبنان ضعيفًا ومشتتًا، ولطالما عانى من نقص التمويل ومن غياب إطار شامل للسياسة الإجتماعية الوطنية، السياسات الإجتماعية توقفت عملياً في أواسط الستينات من القرن الماضي ولم يتم تحديثها. فالسياسات الإجتماعية المُعتمَدة في لبنان هي إلى حد كبير مفقودة، يغيب عنها الحلول النوعية، وتقوم على الحلول الظرفية الناقصة، وهي عمومًا سياسات مشرذمة وظرفية، تفتقر إلى الطابع الإستباقي وتعتمد بشكل مُفرِط على النهج الخَيْري. ما زال إرث الجمعيات الإجتماعية الخيرية التي غالبًا ارتبطت سياسيًا بالنخب والمؤسّسات الطائفية مستمرا، تؤمّن بعض جوانب المساعدة الإجتماعية منذ 1963 وحتى اليوم، إذ تُقدِّم الأحزاب السياسية وزعماء الطوائف على حدّ سواء، وكذلك المؤسّسات الدينية، مجموعةً واسعة من الخدمات والمساعدات الإجتماعية، وتعكس بالتالي نظامًا زبائنيًا متجذّرًا في المجتمع.

لم تُساهِم الأزمات المعقّدة التي يشهدُها لبنان في وضع سياسة إستراتيجية شاملة ومُعمَّمة، ولا سيّما فيما يتعلّق بالقضايا الإجتماعية والإقتصادية. لا بل أثبتت برامج الحماية الإجتماعية، منذ إنشائها، أنَّها إقصائية وليست شاملة، على عدّة مستويات. فهذه البرامج تُميِّز بين موظّفي/ات القطاع العام وموظّفي/ات القطاع الخاصّ، إذ تُقدِّم لموظّفي/ات القطاع العام درجةً أكبر من الحماية.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

ثامنًا- الواقع الإجتماعي الإقتصادي في لبنان وتحدياته

يواجه لبنان أزمة حادة متعددة الأوجه منذ العام 2019 تهدد بتقويض استقراره السياسي والإقتصادي والمالي والإجتماعي. فقد أدت السياسات التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة خلال العقود الماضية إلى تراجع إقتصادي ومالي ونقدي غير مسبوق. بالإضافة إلى كل ذلك، وبدءاً من شباط 2020، ومع تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) في العالم، اضطر لبنان الى فرض العديد من الإجراءات الصارمة التي وصلت تدريجياً إلى إعلان التعبئة العامة في 13 آذار، في محاولة لإحتواء الجائحة والسيطرة عليها. وقد أدت هذه الإجراءات إلى مزيد من الضغط على الوضع الإقتصادي-الإجتماعي المتردي أصلاً، وتحديداً على الفئات المهمشة والفقيرة، مما أدى إلى إضعاف قدرة أنظمة الحماية الإجتماعية والرعاية الصحية على الإستجابة، وهي التي تعاني أصلا من اختلال وضعف بنيويين.

تفاقمت الأزمة بسبب الآثار المدمّرة لإنفجارات مرفأ بيروت، مما صعّب على الناس تأمين مصاريفهم اليوميّة. نتيجة لذلك، وخلال السنوات الماضية، ازدادت معدلات التفاوت على المستوى الإجتماعي إلى أعلى المستويات. بحسب التقديرات، يتلقى حوالي 10 في المئة من اللبنانيين الراشدين أكثر من نصف إجمالي الدخل القومي في لبنان. يواجه لبنان تحديات عديدة تتعلق بالإنفاق العام وبالموارد المحدودة المخصصة بطريقة غير فاعلة غالباً، والمدعومة غالباً بقدرة منخفضة في إدارة المالية العامة.

بدأت آثار الأزمة ومفاعيلها تنتشر بشكل متسارع عبر قنوات عدة، وقد وصلت ترددداتها إلى شرائح واسعة ومختلفة من السكان، وإن بمعدلات متفاوتة. وتأتي تبعات هذه الأزمة بشكل رئيسي من خلال زيادة معدلات الفقر وانعدام المساواة وارتفاع معدلات البطالة وزيادة الطابع غير النظامي للعمل وانخفاض الدخل وتدهور الخدمات الإجتماعية الأساسية.

تتمثل أبرز تداعيات الأزمة ثلاثية الأبعاد في التالي:

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

– ازدياد معدلات الفقر مرتبط بالإنخفاض الكبير للقوة الشرائية: يعاني لبنان تاريخيا من انعدام المساواة ومن معدلات الفقر المرتفعة، ومن تمركز للفئات الفقيرة في المناطق الطرفية. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي إلى منحى متزايد من التضخم المفرط، مما سيؤدي إلى خسارة كبيرة في القوة الشرائية للأسر اللبنانية وتزايد في عدد الأسر التي ستصبح تحت خط الفقر الوطني.

– زيادة البطالة والتوظيف الأدنى والعمل غير النظامي كنتيجة للركود والانكماش الاقتصاديين،

وقد شهد لبنان معدلات بطالة مرتفعة بشكل كبير، حتى قبل تفجر الأزمة، لا سيما بين فئة الشباب. فقد بلغ المعدل الوطني للبطالة 11.4 في المائة، 23.3 في المائة بين الشباب، و35.7 في المائة بين خريجي الجامعات، وذلك فقًا لأحدث مسح للقوى العاملة والظروف المعيشية للأسر الذي أجري في 2019–2018. ومن المرجح أن تؤدي الأزمة إلى ارتفاع متزايد في معدلات البطالة وفي انتشار العمل عير المنظم.

– انخفاض دخل الأسر اللبنانية بشكل حاد بسبب انكماش الإقتصاد المحلي وانخفاض تدفق التحويلات من الخارج.

– تدهور محتمل في مستوى الخدمات الإجتماعية الأساسية، مثل الصحة والتعليم والمساعدة الإجتماعية والحماية الإجتماعية، في ظل لجوء الحكومة إلى تدابير تقشفية محتملة، على الرغم من تزايد الحاجة إلى هذه الخدمات في ظل الظروف التي يعاني منها لبنان. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التفاقم في عدم المساواة والفقر والتهميش، بدلاً من معالجة تبعات هذه الأزمة. (AUB، 2022)

ألقى بحث جديد أجرته هيومن رايتس ووتش الضوء على المستويات المقلقة للفقر وانعدام الأمن الغذائي في لبنان بسبب تراجع النشاط الإقتصادي، وعدم الإستقرار السياسي، وارتفاع تكاليف المعيشة. وتبين النتائج أن السلطات لا تضمن إستجابة حق كل فرد في مستوى معيشي لائق،

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

بما في ذلك الحق في الغذاء. يمكن أن تساعد الحماية الإجتماعية الشاملة التي تؤمن الحق في الضمان الإجتماعي لكل فرد في لبنان في تخفيف الصدمات الإقتصادية وضمان مستوى معيشي لائق، بما يشمل أوقات الأزمات. لكن نظام الحماية الإجتماعية في لبنان مجزّأ للغاية، ما يترك معظم العمال غير الرسميين، والمسنين، والأطفال دون أي حماية، ويعزز انعدام المساواة الإجتماعية والإقتصادية.

بعد ثلاث سنوات من الأزمة الإقتصادية، لم تتخذ الحكومة تدابير كافية، فنظام الدعم الحالي يصل إلى نسبة صغيرة للغاية من ذوي الدخل المحدود، تاركا الغالبية دون أي حماية". (ريزا، 2023)

أ- إنعكاس الأزمة الإجتماعية الإقتصادية على الأسرة في لبنان

يبلغ عدد سكان لبنان حوالي 6.7 مليون نسمة. قدّرت الأمم المتحدة في أواخر العام 2021 أن نحو نصفهم، أي قرابة 3.28 مليون شخص، دُفعوا إلى فقر الدخل منذ بدء الأزمة الاقتصادية في لبنان العام 2019.

يواجه لبنان إنهيارا إقتصاديا حادا، سببه الإفتقار الى العقد الإجتماعي وغياب نموذج الإقتصاد الكلي والتنمية المستدامة. في ظلِّ إنهيار العملة الوطنية واتساع التضخم المفرط منذ العام 2019، ما أدى الى جعل العائلات تكافح وحيدة من أجل البقاء، في خضمّ الأزمة المعقدة وغير المسبوقة التي تسود البلاد. وقد أجبر ذلك العائلات الى تبني إستراتيجيات مواجهة سلبية، مثل خفض نفقات الغذاء والرعاية الصحيّة والتعليم، واضطرها في حالات كثيرة الى إرسال أطفالها الى العمل. أدى إرتفاع الأسعار وانتشار البطالة الى إغراق الأسر في حرمان متعدد الأبعاد، ما أثّر بشدة على قدرتها على توفير الرعاية والرفاهية العامة إلى أطفالها.

خسرت الليرة اللبنانية من قيمتها السابقة أمام الدولار الأميركي. والدولة اللبنانية، كما يعلم البعض، تعتمد في شكل كبير على الواردات، ما جعل هذا الإنهيار المالي الكبير شديد الوطأة

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

على المواطنين.

نتج عن إنخفاض الدخل والتضخم عجز العديد من الناس عن تحمل تكاليف السلع والخدمات الأساسية. قال أكثر من 70% من الأسر إنهم دائما ما تأخروا في تأمين النفقات الأساسية أو واجهوا صعوبة في تلبية احتياجاتهم. أما بالنسبة للأسر التي لديها أطفال، فقد ذكر أكثر من ثلثها أنها تواجه صعوبة في دفع ثمن الوجبات المدرسية.

تشير بيانات المسح الأخيرة إلى أن مستويات المعيشة قد تدهورت بشدة منذ العام 2019. وتقدر "لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا" (الإسكوا) أن الفقر متعدد الأبعاد ارتفع من 25% عام 2019 إلى 82% عام 2021. ويعيش 74% من السكان في فقر الدخل، بأقل من 14 دولار أمريكي في اليوم. يقدر البنك الدولي أن أكثر من نصف السكان كانوا يعيشون تحت خط الفقر الوطني عام 2020. (مرصد حقوق الإنسان، 2022)

أما الفقر المدقع المتعدد الأبعاد، أي حالة الحرمان في بعدين أو أكثر من أبعاد الفقر، فأصبح يطال 34% من السكان اليوم بحسب الدراسة، وفي بعض المناطق اللبنانية أكثر من نصفهم. ونظرًا إلى أنّ جميع شرائح المجتمع تعاني على حد سواء من الأزمة الإقتصادية والإجتماعية غير المسبوقة في البلد، فقد أصبحت نسبة الفقراء من ذوي أعلى درجات التحصيل العلمي تقارب نسبة الفقراء من ذوي أدنى الدرجات. وتجد الدراسة أيضاً أنّ نسبة الأسر المحرومة من الرعاية الصحية قد ارتفعت إلى 33%، كما ارتفعت نسبة الأسر غير القادرة على الحصول على الدواء إلى أكثر من النصف. (الإسكوا، 2021)

بين نوفمبر/تشرين الثاني 2021 ويناير/كانون الثاني 2022، أجرت هيومن رايتس ووتش مسحا على عينة تمثيلية شملت 1,209 أُسر في لبنان لجمع معلومات حول الظروف الإقتصادية للأفراد وقدرتهم على تحمل تكاليف الطعام، والأدوية، والسكن، والتعليم.

تسلط نتائج المسح الضوء على خطورة الوضع وتشير إلى أن نظام الحماية الإجتماعية الحالي

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

عاجز عن مواجهة الأزمة بالنسبة لكثير من الناس. قال قرابة 70% من الأسر إنهم واجهوا صعوبة في تغطية نفقاتهم أو تأخروا دائما عن دفع النفقات الأساسية في العام السابق. وفي دراسة لاحقة، وجدت هيومن رايتس ووتش في استطلاعها في يناير/كانون الثاني 2022، أن ما يصل إلى 70% من الأسر تقترض المال لشراء الطعام أو تشتريه بالدين. إن انعدام الأمن الغذائي قد وصل إلى مستويات تنذر بالخطر، إذ إن العديد من العائلات، بما فيها الأطفال، تعيش الجوع. لا يأكل شخص بالغ في أسرة واحدة من بين كل عشر أسر ليوم كامل بسبب نقص المال. (مرصد حقوق الإنسان، 2022)

وتذكّر الدراسة أن الصدمات المتداخلة لسعر الصرف، الذي كان ثابتاً منذ مطلع القرن، ولّدت ضغوطًا هائلة، فانخفضت قيمة العملة وارتفعت معدلات التضخّم في الفترة من حزيران/ يونيو 2019 إلى حزيران/يونيو من هذا العام، بنسبة 281%. فتدنى المستوى المعيشي للسكان اللبنانيين وغير اللبنانيين، وانتشر الحرمان.

واجه الأشخاص ذوو الدخل المحدود الصعوبات الأشد، على الرغم من أن الأسر من جميع الطبقات الإقتصادية تكافح من أجل تغطية الإحتياجات الأساسية. في حين أن ما يقرب من 94% من الخُمس الأدنى دخلا، أفادوا عن صعوبة تغطية الإحتياجات الأساسية، فإن 26% من أصحاب الدخل الأعلى أفادوا بذلك أيضا. أدى ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض قيمة العملة المحلية، والإرتفاع الهائل في معدلات التضخم، ورفع الدعم عن الأدوية والوقود، إلى زيادة الصعوبة التي يواجهها الكثير من الناس لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ووجد المسح أن تقريبا أربع من كل خمس أسر لديها معيل فقد العمل منذ بدء الأزمة في 2019، مع بقاء حوالي 15% عاطلين عن العمل منذئذ. كانت الأسر التي ما يزال أحد أفرادها عاطلا عن العمل أكثر عرضة لمواجهة صعوبة في تلبية احتياجاتها. (مرصد حقوق الإنسان، 2022)

يتعرض الحق في الغذاء لتهديد شديد في لبنان في مختلف شرائح المجتمع، لا سيما أصحاب الدخل المحدود بشكل خاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. 43% من الأسر التي

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

شملها المسح والتي يقضي فيها شخص بالغ يوما كاملا دون تناول الطعام، كانت ضمن شريحة الـ 20% الأدنى دخلا. في أكثر من أسرة واحدة من بين كل أربع أسر، كان على شخص بالغ أن يفوّت وجبة بسبب نقص المال الكافي أو الموارد الأخرى للحصول على الطعام. كما نفذ الطعام لدى 20% من الأسر في الشهر السابق بسبب نقص الموارد. (اليونيسف، 2021)

أظهرت بعض نتائج تقييم اليونيسف السريع أن ٨٤٪ من الأسر لا تملك ما يكفي من المال لتغطية ضروريات الحياة، ما يعني أنها تعيش في فقر مدقع، فيما تلجأ ٧٠٪ من العائلات إلى الإقتراض المباشر لتأمين الغذاء. كما خفّضت ٦٠٪ من العائلات الإنفاق على العلاج الصحي، ما يعني أن الأطفال لا يتلقون التطعيمات الروتينية الضرورية، الأمر الذي ساهم بانتشار الأمراض.

ومن الملفت إرتفاع نسب التسرب المدرسي العالية في الفترة الأخيرة نتيجة الأزمة، إذ "**تجاوز عدد الأطفال الذين باتوا خارج مقاعد الدراسة مؤخراً الـ ٧٠٠ ألف طفل، الأمر الذي ينذر بفقدان هؤلاء لمستقبلهم الدراسي**". وأن حالة بعض هؤلاء الأطفال الذين انغمسوا بأساليب البحث عن الطعام من خلال القيام بأعمال شاقة، مأساوية، غالبيتهم لا يملكون أحذية وملابس. (عبد الجواد، 2022)

جاءت تغطية برامج المساعدة الإجتماعية الحالية، الممولة جزئيا من البنك الدولي، ضئيلة وتستهدف بشكل ضيق للغاية الأسر التي تعيش في فقر مدقع، ما يترك شرائح كبيرة من السكان غير المؤهلين معرضين للجوع، وعاجزين عن الحصول على الأدوية، ويخضعون لأنواع أخرى من الحرمان التي تقوض حقوقهم، مثل الحق في الغذاء والصحة.

تجدر الإشارة إلى أن الأزمات التي تضرب لبنان حاليا متشعبة ومعقدة، غير أن العائلات عموما لطالما افتقرت الى الحماية الإجتماعية والإقتصادية حتى قبل العام 2019. لم تعتمد الحكومة بعد استراتيجية وطنية للحماية الإجتماعية تضمن الحق في الضمان الإجتماعي للجميع، فنظام

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

الحماية الإجتماعية في البلاد عانى من فجوات كبيرة في التغطية والتمويل. ولا يوجد في لبنان برنامج منحة وطنية للأطفال ولا مخصصات عامة للأطفال المعوقين.

ب- عمالة الأطفال كأبرز تداعيات الأزمة المعيشية

يقصد بعمالة الأطفال كل عمل إستغلالي يتم بأجر أو من دون أجر داخل الأسرة أو خارجها ويؤدي إلى فقدان العناصر الضرورية لنمو الطفل العقلي، الجسدي والنفسي.

يعيش حوالي ربع اللبنانيين في الفقر، والملاحظ أن الأسر التي فيها أطفال هي الأكثر فقراً. مما لا شك فيه أن الأطفال الذين يعيشون في الفقر هم أقل ميلاً إلى متابعة الدراسة وإلى النمو الصحي والسليم وإلى إيجاد وظيفة لائقة في مرحلة لاحقة.

مؤخرا، بدا مشهد الأطفال الذين يعملون في شوارع لبنان شائعا. كما وأن كثيرا من العائلات باتت تتكّل في معيشتها على هؤلاء الأطفال الذين يُشكلون مصدر الدخل الوحيد لها. وأظهرت دراسة اليونيسف (2021) أن 15% من الأسر توقفت عن تعليم أطفالها».

لم تعد عمالة الأطفال حكراً على الضواحي الفقيرة في المدن وعلى المناطق النائية... في قلب بيروت، ينشط هؤلاء في مكبات النفايات لجمع البلاستيك والخردة، وفي ورش البناء، وفي «التعشيب» و«النكش»، أو بيع الورود والمناديل والعلكة، أو يعملون في محلات السوبرماركت والمصانع ومحال الميكانيك لساعات طويلة، مقابل أجور زهيدة تصل إلى 200 ألف ليرة في الأسبوع...

إرتدادات عمالة الأطفال صادمة، خصوصا تأثيرها على من يعملون في الشوارع الذين قد يتعرضون الى أذى جسدي ونفسي شديدين، وقد يتعرّضون حتى إلى الموت. وهذا النوع من العمالة قد يتسبب بعبوديتهم وربما بإستغلالهم جنسيا أو إقتصاديا. وما يلفت في غالبية الحالات هو منع هؤلاء الأطفال من متابعة دروسهم وعدم حصولهم على الرعاية الصحية وتقييد حقوقهم الأساسية وتهديد مستقبلهم. (اليونيسف، 2021)

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

أدّت الظروف السلبية التي يمرّ فيها لبنان الى تراجع التقدم الذي كان قد أحرزه في اتجاه تأمين حقوق الأطفال– كما حُددت في إتفاقيّة حقوق الطفل. وأثر ذلك جذريا على حقوق الأطفال في الصحة والرعاية والحماية والتعليم والراحة واللعب والتسلية. وأدى إلى آثار وخيمة على الأطفال عموما، والأطفال ذوي الإعاقة تحديدا.

يعتبر عمل الأطفال عملا غير مقبول لأن الأطفال المنخرطين فيه صغار جدا ويجدر بهم أن يكونوا في المدرسة، أو لأن العمل الذي يؤدونه غير ملائم للأشخاص دون سن الثامنة عشرة، حتى ولو بلغوا السن الأدنى للإستخدام، سواء كان ذلك بأجر أو من دون أجر، ضمن عائلاتهم أو خارجها. (وزارة العمل، 2015)

لا يوجد إحصاء دقيق لعدد الأطفال العاملين في لبنان، لاسيما في السنوات الثلاث الأخيرة، لكن كما ذكرت السيدة شليطا، رئيسة وحدة مكافحة عمل الأطفال في وزارة العمل، «ازدادت النسبة بين 20 و30 بالمئة، ويقدر أن العدد يزيد عن 100 طفل يعملون في مختلف القطاعات الخطرة وأسوأ أشكال عمل الأطفال التي تتمثّل في استخدامهم في الأعمال الخطرة والعمل القسري والإتجار والإستغلال الجنسي والأنشطة غير المشروعة وفي الشوارع، وأعلى نسبة في القطاع الزراعي، إضافة إلى المتاجر، الميكانيك وجمع النفايات". (شليطا، دور وزارة العمل في حماية الأطفالمن الأعمال الخطرة وأسوء أشكالها، 2023)

وفق تقرير صدر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في تشرين الثاني 2021، فإنّ "مستقبل جيل كامل من الأطفال في لبنان على المحكّ"، وذلك على أثر الإنهيار الإقتصادي الذي عرفته الدولة منذ أواخر العام 2019، والذي ألقى بتداعياته على فئة الأطفال، بعد عجز أهاليهم عن تأمين مصاريف تعليمهم من ناحية، وعدم قدرتهم على تحصيل مردود مادي كفيل بإعالة كامل أفراد العائلة، من ناحية أخرى، فاضطرّوا إلى دفع أبنائهم الى الإنخراط في سوق العمل.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

ووفق أرقام اليونيسيف، سجّلت نسبة الأُسر التي أرسلت أطفالها الى العمل 12 في المئة، بعدما كانت أقل من 9 في المئة قبل الأزمة الإقتصادية، كما انخفض عدد الأُسر التي قلّصت نفقات تعليم أطفالها بين 3 و 10 أُسر مقارنة بإحصاءات ما قبل الأزمة. كما أن 53 في المئة من الأسر، لديها طفل واحد على الأقل، فوّت وجبة طعام في شهر أكتوبر مقارنة بنسبة 37 في المئة في أبريل". (شبارو، 2021)

بمقارنة بسيطة يتبين أن «نسبة الأطفال اللبنانيين العاملين في لبنان، إناثاً وذكوراً، بلغت 40 في المئة عام 2023، فيما كانت العام الماضي 30 في المئة، والرقم سيزداد طبعاً مع استفحال الأزمة أكثر. وفيما هناك علاقة وثيقة بين عمل الأطفال والتربية والتعليم، أدّى التسرّب المدرسي إلى زيادة هذه النسبة، في مختلف القطاعات في الزراعة وورش البناء والعاملين في الشوارع، أو في كاراجات تصليح السيارات أو في المتاجر أو خدمات المنازل والكسارات والمطاعم، في مواقع صناعية تفتقر إلى البنية التحتية الملائمة. وربما تكون أماكن العمل هذه غير مسجلة قانوناً ولا تخضع لإطار قانوني، ولا يصل إليها التفتيش المعطل حالياً. كما قد تفتقر إلى الوعي بأهمية الوقاية والسلامة الصحية التي هي من شروط العمل الأساسية، حيث يستخدم الأطفال آلات وأدوات غير آمنة أو مواد ضارة أو خطرة في كثير من الأعمال. وغيرها من أعمال خطرة وأسوأ أشكال الأعمال من الدعارة والمخدرات، وهي منتشرة كثيراً على الأراضي اللبنانية، خصوصاً في مخيمات النازحين السوريين. وفيما نسبة الأطفال اللبنانيين أقلّ، فإنّها في ازدياد. (نصور، 2023)

ويلاحظ أن ظاهرة عمل الأطفال تفاقمت «عقب النزوح السوري إلى لبنان وازدادت حدتها مع الأزمة الإقتصادية، وساهم في ذلك أمور عدة، منها التسرب المدرسي، غياب القوانين وضعف التوجه نحو التعليم المهني.

وفيما كان التقدير النسبي في 2016 حوالي 100 ألف طفل عامل في لبنان، «من المؤكد أنّ هذا الرقم تضاعف، إذا ما أخذنا في الإعتبار الأطفال العاملين في الشوارع الذين يُقدّر عددهم

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

بحوالي 15000، إلى جانب الأطفال العاملين في القطاعات المختلفة». كذلك، نسبة 90 في المئة من الأطفال العاملين في لبنان، هم في القطاع غير المنظَّم.

وبحسب تقارير مراقبة الحماية الصادرة عن لجنة الإنقاذ الدولية IRC، ارتفعت نسبة الأسر التي لديها طفل واحد على الأقل يعمل من 9 في المئة في النصف الأول من 2021 إلى 10 في المئة في الفترة ذاتها من 2022، علما أنّ «العديد من الأسر ذكرت أنّ لديها أكثر من طفل يعمل».

تقدّر رئيسة وحدة مكافحة عمل الأطفال في وزارة العمل، نزهة شلّيطا أن «عدد الأطفال العاملين يبلغ أكثر من 200 ألف، من مختلف الجنسيات، وفي مختلف القطاعات على الأراضي اللبنانية. وتلفت إلى تراجع متوسط أعمار الأطفال العاملين إلى 11 – 13 عاماً، وأحيانا إلى 6 – 7 سنوات لمن يعملون في الشارع».

وبعدما كانت آفة عمل الأطفال تتركز بين النازحين السوريين، «يزداد انتشارها بين اللبنانيين»، وفق شليطا. (شليطا، دور وزارة العمل في حكاية الأطفال من الأعمال الخطرة وأسوأ أشكالها، 2023)، وقد لاحظت «اليونيسيف» ذلك لدى دراسة الإتصالات الشهرية التي تردها لطلب حماية للأطفال (معظمها عن عمل الأطفال ووجودهم في الشارع). فبعدما تجاوزت نسبة عمالة الأطفال عند السوريين في النصف الأول من 2021 الـ 60%، وانخفضت لدى اللبنانيين عن 30%، لامست إتصالات السوريين في الفترة ذاتها من عام 2022 الـ 60%، لترتفع عند اللبنانيين إلى 40%. (نصور، 2023)

وفي السياق، توصّلت «اليونيسيف» إلى أنّ «أكثر من 50 في المئة من الأطفال الذين يتلقّون خدمات إدارة الحالة (جمعيات حقوقية تدير حالات حماية الأطفال من الإستغلال الإقتصادي وتقدم خدمات لإعادة تأهيلهم) في النصف الأول من 2022، هم أطفال في أسوأ أشكال عمل الأطفال». (العمل في الترويج وتجارة المخدرات، الدعارة، والإستغلال الجنسي). (حمود،

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

(2023

أظهرت دراسة اليونيسف عام 2021 أن أجور الأطفال لا تغطي احتياجاتهم الأساسية بمتوسط يومي بين 5 آلاف ليرة لبناني (0.03 سنت) و15 ألفا (0.57 سنت)؛ في حين تختلف أرباح الأطفال المنخرطين في عمل الشوارع إعتمادا على العمر والجنس والموقع والموسم والعمل المنجز". (الإسكوا، 2021)

الطفل يغري صاحب العمل الذي لا يهمّه كثيراً إذا كانت الوظيفة تناسب نمو الطفل البدني والعقلي ولا حتى مستويات المهارات لديه. ما يهمّ هو أن بإمكان الطفل العمل لساعات طويلة مقابل مبلغ مالي زهيد. إن عمل الأطفال يعطل فرص نموهم، إذ يتعرضون للإيذاء الجسدي والنفسي والأنشطة غير المشروعة، ويصبحون كبارا قبل أوانهم.

في ظلِّ عدم وجود حلول تلوح في الأفق للأزمة المتعددة الأبعاد في البلاد، فأكثر من يدفع ثمن إستمرار مؤثرات الأزمة الإقتصادية المتمادية وتلاشي الأمل بغدٍ أفضل، هم الأطفال الذين يعانون– أو قد يعانون– جراء ذلك من أزمات صحية –نفسية. تتدهور صحّة الأطفال وتغذيتهم، ويرتدّ ذلك أكثر فأكثر على القطاع التعليمي، حيث يتسرب الأطفال من المدرسة ويحرمون من الدراسة، وتعمل العائلات على تأجيل الرعاية الصحية لأطفالها، وعدم إعطائهم اللّقاحات الضرورية، التي هم في أمس الحاجة إليها، كما يتم عكس الأدوار الطبيعية للأسر حيث يعمل الأهالي أقل، متكلين على ما يجنيه أطفالهم من دخل، بالإضافة إلى اللجوء إلى تزويجهم، لا سيما الفتيات الصغيرات لتخفيف النفقات المالية، والإستدانة بشكل مفرط،، مما يعرّضهم إلى مزيد من العنف، ويؤدي العوز المتزايد إلى حرمان الأطفال من حاضرهم ومستقبلهم ويتسبب بأضرارٍ تلازمهم مدى الحياة، وهي جميعها تداعيات لها آثار سلبية عليهم، وعلى الأهل، والمجتمع ككلّ. (اليونيسف، 2021)

1– الآثار السلبيّة: يؤثّر عمل الطّفل عليهم سلبًا وبالتحديد على الأمور التالية:

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

– **النّموّ والتّطوّر الجسديّ للطّفل:** الطّفل العامل غالبًا ما يعمل في أشغال لا تتناسب مع قدرته البدنيّة وطاقته الجسديّة. بعض الأطفال يعملون في بيئة غير صحيّة وفي أعمال مضنية وَيُعانون من سوءِ التّغذية وَالإرهاق الشّديد.

– **التّطوّر النّفسيّ:** عمل الأطفال يُؤثّر سلبًا على نموّهم العاطفيّ حيث يُعانون مِنَ القلقِ خوفًا من مستقبل مُظلم، وَالكآبة وَالحزن وَالإنطواء نتيجة الإحساس بِالظّلم وَالقهر، والاستغلال وَانعدام العدالة بخاصّة حين يُقارنون أنفسهم بأترابائهم، الأمر الّذي قد يدفعُهُم إلى الإنحراف وَالجنوح.

– **التّطوّر الإجتماعيّ والأخلاقيّ:** خروج الطّفل للعمل بِلا رقيب يجعلُه عُرضة للتّعامل مع أصناف مختلفة من البشر. قد يُعاني من سوء المعاملة وَالعنف وَيُصبح عُرضة لتعلّم سُلوكيّات غير حميدة، كالتّدخين وَتعاطي المُخدرات وَاستخدام الألفاظ البذيئة.

– **التّطوّر المعرفيّ:** ترك المدرسة وَالإنخراط في العمل يُؤَثّر سلبًا على إمكانيّة الطّفل على تطوير قدراته المعرفيّة ولاسيّما في مجالات القراءة والكتابة والحساب والإبداع. (وزارة الإعلام اللبنانية، عمالة الأطفال: 100 ألف طفل يَقعون ضحاياها في لبنان، 2017)

يتعرض الأطفال في العمل إلى مخاطر عديدة، أهمها نوعين من المخاطر جرّاء إرغامهم على العمل: جسدية ونفسية، فبعض المهن الشاقة مثل «استخدام الأطفال في تركيب الدواليب وحمل الأثقال وغيرها من الأعمال الصعبة يعرّضهم لمخاطر جسدية نظراً إلى صغر بنيتهم، وعدم تدريب الأطفال مهنياً تنجم عنه حوادث جمّة». (عياد، 2022)

ولإنخراط الأطفال في مجال عمل الكبار، تداعيات سلبية على صحتهم النفسية، فالطفل يفقد مساحة لعبه، ولا يسمع سوى أحاديث الكبار وينخرط بفئات عمرية كبيرة ولا يرى أقرانه، ويتأثر اندماجه الإجتماعي ومستقبله التربوي وعلاقته بوالديه، وبالتالي فإن نزول الأطفال إلى الشارع بطريقة غير محميّة يعرّضهم، للإستغلال والتحرّش وسوء المعاملة، كالضرب والإهانات يخلّف آثاراً نفسية كبيرة عليهم". فعندما يتعرض الطفل للتعنيف البدني في مكان

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

العمل، وللعقاب اللفظي والمعنوي، اللوم، التنمر والمضايقات في مكان العمل، من قبل رب العمل سيصاب بالإكتئاب الذي ينتج عنه إعاقة نمو شخصيته وتأخير نموه العاطفي، تتشوه صورة الذات لديه، فيفقد احترامه لنفسه ويغيب تفاعله مع الآخرين، حيث تضعف قدرته على التواصل الإجتماعي، سواء مع أسرته أوالمجتمع. كما قد يكتسب الطفل عادات سيئة وغير سليمة، كالإدمان على المخدرات والكحول والقيام بأعمال مضادة للمجتمع تتمحور بممارسة سلوكيات خطيرة وعداونية. عندما لا يشعر الطفل بالإنتماء إلى أسرة تغدقه بالحب والعاطفة، سينعزل ويحقد على المجتمع وكل هذا يهدد توازنه النفسي.

2- **أسباب عمل الأطفال:** تتعدد الأسباب المؤدية إلى عمالة الطفل، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

• **الفقر:** يُعَدُّ الفقرُ وَسوء الأوضاع الإقتصاديّة مِن أَبْرَزِ العوامِل المُؤدّية لِعَمَل الأطفال، حيثُ يقومُ بَعضُ الأهلِ بِزَجّ أولادهم في أعمالٍ مُختلفة دونَ الإلتفات لِلمخاطر الّتي تُحيط بها. في هذه الحالةِ، يعتمدُ الأهل على الطّفل من أجل المساهمة في جزءٍ مِن نفقاتِ الأُسرة، وَلكن المُشكلة تتفاقم في حال انفصالِ الوالدين، وَخصوصا في حال مرض أو عجز أو موت أحدهما، إذ يصبح الطّفل هو المصدر الرّئيسيّ لِدخل الأسرة. إلا أن الفقر ليس السبب الرئيسي، فقد يعود هذا الموضوع أيضا إلى أسباب تقليدية تتعلق بتتبع الأطفال خطى آبائهم في أعمالهم اليدوية أو أعمال أسرهم الحرفية.

• **تدنّي المستوى الثّقافيّ للعائلة:** تفشّي الأُميّة بين أفراد الأسرة وعَدَم إدراك قيمة وَأهميّة التّعليم في كافّة مجالات الحياة، وَبالتّالي فإنّ الطّفل سيفقد الحافز للتّعليم. هناك أُسَر ريفيّة وَبدويّة تَعْتَقِدُ أنّ عَمَلَ الطّفل "مفخرة" و"رجولة".

• قلّة المدارس الرّسميّة وَعدم تطبيق قوانين إلزاميّة وَمجانيّة التّعليم. التّسرّب المدرسيّ هو من العوامل المهمّة الّتي تُؤدّي إلى عمل الطّفل، وَمِن أسبابه سوء المعاملة الّتي قد يتعرّض لها

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

التّلميذ من المعلّمين وَعدم اهتمام الأهل بأولادهم وَتوعيتهم بمخاطر التّسرّب المدرسيّ على مستقبلهم.

كما أنّ عامل غياب الأطفال عن المدارس نتيجة إضراب المدارس الرسمية، أدّى إلى دخولهم في سوق العمل، إلى جانب الأزمة الإقتصادية وتدنّي قيمة الرواتب أو فقدان وظيفة أحد الوالدين، ما دفعهم إلى توجيه أولادهم إلى سوق العمل لعجزهم عن تسديد الأقساط المدرسية ومن ضمنها المواصلات، ولتأمين مدخول لإيجار المنزل والنفقات المطلوبة الأخرى.

• مشاكل قانونيّة: عدم الإلتزام بالقرارات الدوليّة وعدم تطبيق قوانين حظر عمل الأطفال كما هو الحال بالنسبة لقانون الزاميّة التّعليم. (وزارة الإعلام اللبنانية، عمالة الأطفال: 100 ألف طفل يَقعون ضحاياها في لبنان، 2017)

للتخفيف من وطأة عمالة الأطفال، خصصت الجمعيات والمنظمات غير الحكومية برامج لدعم الأطفال العاملين، وهي برامج تتركّز حول «الوقاية والتوعية» في مناطق فيها أطفال أكثر هشاشة، وحيث هم عرضة للأخطار، بهدف توعيتهم وأهاليهم على عمل الأطفال وقانونيته وأنواع الأعمال التي يحق لهم القيام بها. أمّا برنامج «الحصانة والمرونة»، فيهدف إلى استقبال حالات من أطفال عاملين تحت عمر 13 عاماً (السن القانونية التي يُسمح بعمل الأطفال فيها)، وتقديم الدعم النفسي والإجتماعي لهم ولعائلاتهم، والتأكّد من سلامة ظروف عملهم، ومحاولة مساعدة أهاليهم لتحويلهم عن دفع أولادهم إلى العمل. (نصور، 2023)

هناك إذا أسباباً عدة تلعب دوراً في وصول الطفل إلى الشارع، تبدأ من «جهل الأهل « وعدم إعطاء الأولوية لحماية الطفل وتمكينه من كافة حقوقه البديهية، أي التعليم، الصحة والرعاية بسبب الأزمة الإقتصادية، وتدهور الأوضاع المعيشية وعدم قدرة أسر كثيرة على تحمّل النفقات التعليمية لأولادها وحاجتها إلى مداخيل إضافية، إضافة إلى إضرابات أساتذة التعليم الرسمي، وعدم القدرة على مواكبة التعليم من بعد الذي فرضته جائحة كورونا، كلها عوامل شكلت بيئة

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

رخوة لتسرّب الأطفال من مدارسهم وزجّهم في سوق العمل. إضافة إلى غياب الدولة، العامل الأبرز والتي لا تأخذ حتى الساعة القضية على محمل الجد، وما يؤكد ذلك عدم السعي لتمكين فريق وزارة العمل من العدد الكافي من المفتشين والمراقبين لمراقبة الأماكن التي يعمل فيها الأطفال والتدخل مع أصحاب العمل لوضع حد لتفشي هذه الظاهرة الخطيرة.

إزاء افتقار لبنان إلى نظام حماية شامل يوفر الأمن الإجتماعي لكل موطنيه ويضمن حقوقهم، تبقى مسألة انتشار ظاهرة عمالة الأطفال مطروحة بإلحاح لما لها من تداعيات سلبية على الأجيال القادمة ومستقبلها وعلى المجتمع بأسره. وعليه نسأل: ما هو موقف المشرع اللبناني من هذه الظاهرة الإجتماعية التي تهدد الطفولة، المجتمع ومستقبل البلد برمته وتقدمه؟ ماهي السياسات الإجتماعية المعتمدة في هذا الإطار والإجراءات القانونية لمنع هذه الظاهرة، وما هي المعوقات التي تحول دون تطبيق القوانين الرامية إلى حماية الأطفال من الإنخرط في العمل ؟

تاسعا- حماية الأطفال من أسوأ أشكال العمل: بين الواقع والقانون

إن إقرار قوانين مجانية وإلزامية التعليم للأطفال من شأنها أن تمنع ظاهرة عمل الأطفال وتقيهم مخاطرالنزول إلى الشارع في سن مبكر، لأنها تعتبر من السياسات الوقائية والحمائية التي تعتمدها الدول للإستثمار في رأسمالها البشري بهدف تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، واستشعارا بأهمية التربية والتعليم، نُشر في الجريدة الرسمية في لبنان بتاريخ 21/7/2022 المرسوم 9706 الخاص بتنظيم شروط التعليم المجاني الإلزامي وتحديده، وهو مبنيّ على تعديل المادة 49 من المرسوم الإشتراعي 134/1959 حول إلزامية التعليم في المرحلة الأساسية، والتي تنصّ على أن: «التعليم إلزامي في مرحلة التعليم الأساسي، ومتاح مجاناً في المدارس الرسمية، وهو حقّ لكلّ لبناني في سنّ الدراسة لهذه المرحلة. تُحدَّد بمرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء شروط وتنظيم هذا التعليم المجاني الإلزامي».

وتنصّ المادة الثانية من الفصل الأول على أن: «التعليم الأساسي المجاني ملزم لكل طفل في

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

لبنان، من دون تمييز أو تفرقة لأيّ سبب كان، وخصوصاً بسبب جنسه، أو عمره، أو دينه». (نعمة، 2022)

صادق لبنان على تفاصيل إتفاقية حقوق الطفل عام 1991، وبموجبها «تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الإستغلال الإقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو ال،جتماعي»، كما نصّت المادة 32 من إتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989. وقد عملت الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ ذلك الحين على إرسال تقارير إلى اللجنة الدولية لحقوق الطفل تأكيداً على الإلتزام بها. (درويش، 2023)

في العام 1991 تألفت في لبنان اللجنة النيابية لحقوق الطفل ومهمتها وضع التشريعات الضرورية من أجل وضع اتفاق حقوق الطفل التي وقعها لبنان في العام ذاته موضع التنفيذ، كما أنشأ في العام 1994 المجلس الأعلى للطفل الذي كلف وضع خطط وبرامج خاصة بوضع الأطفال في لبنان، والملاحظ عدم تطبيق التشريع المتعلق بتشغيل الأطفال من ضمن قانون العمل اللبناني الذي عدلت بنوده في هذا الشق في يوليو1996، حيث رفع الحد الأدنى لتشغيل الأطفال إلى 13 سنة بدلاً من ثماني سنوات، على أن يكون رب العمل مسؤولاً عن التحقق من عمر كل من الأطفال العاملين، كما حدد بنود هذا التشريع الحد الأقصى المسموح به لساعات العمل بسبع ساعات يوميًا تتخللها ساعة استراحة، كما يمنع تشغيل الأحداث قبل إتمامهم السن السادسة عشرة في أعمال تهدد حياتهم، ويمنع توظيفهم في أعمال صناعية أو منهكة لصحتهم قبل إتمامهم الخامسة عشرة من العمر. (زهار، 2019)

بدأ التصدي لمشكلة عمل الأطفال في لبنان عبر أول مذكرة تفاهم بين الحكومة اللبنانية، ممثلة بوزارة العمل، ومنظمة العمل الدولية – البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في عام 2000، وسرعان ما صادقت الحكومة اللبنانية على إتفاقية العمل الدولية المختصة بالقضاء

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

على عمل الأطفال، لاسيما رقم 182 (تحظير أسوأ أشكال عمل الأطفال) في عام 2001 والإتفاقية رقم 138 (الحد الأدنى لسن الإستخدام) في عام 2003. واتخذت الحكومة اللبنانية خطوات عديدة للعمل بمتطلبات هاتين الإتفاقيتين، ولو بشكل جزئي. وفي عام 2004، تم وضع استراتيجية وطنية لمكافحة عمل الأطفال، ووافق عليها مجلس الوزراء في عام 2005.

قادت وزارة العمل اللبنانية جهودا حثيثة، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، توصلت خلالها في عام 2013 الى وضع خطة عمل وطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال، حيث حددته بالعمل الجبري والقسري، النزاعات المسلحة، الأعمال الإباحية، والمخدرات". تضمنت الخطة تحديد تسع أولويات استراتيجية، من شأنها أن تشكل خارطة الطريق لمكافحة عمل الأطفال في لبنان بحلول عام 2016، عملا بمتطلبات مؤتمر لاهاي حول عمل الأطفال. (شبارو، 2021)

يشمل المصطلح « **أسوأ أشكال العمل»** جميع الأعمال الّتي تؤثّر سلبًا على صحّة الأطفال وتعرقل نموّهم الجسديّ والنّفسيّ، كالعمل في البناء والمسالخ والزّراعة والمناجم والمصانع الكيماويّة والميكانيك وتجارة المخدّرات والنّزاعات المسلّحة، وغيرها والّتي حدّدها المرسوم اللّبنانيّ رقم 8987 استنادًا إلى أحكام إتفاقيتي العمل الدّوليّتين رقم 138 المتعلّقة بتحديد الحدّ الأدنى لسنّ الإستخدام ورقم 182 الّتي تحظر أسوأ اشكال عمل الأطفال. (وزارة الإعلام اللبنانية، كيف تُطبّق الخطّة الوطنيّة لمكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال بلبنان؟، 2017)

من أهم التدابير التي تتخذها الحكومة اللبنانية لمكافحة أسوأ اشكال عمل الأطفال ما يلي:

– إعداد سياسة وطنية وبرنامج لإطار عمل يُعرف بـ«الإستراتيجية الوطنية لمكافحة عمل الأطفال» عام 2004.

– إنشاء «وحدة مكافحة عمل الأطفال» في وزارة العمل واللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال عام 2001. علماً أن التدبير الأخير قد عُزّز من خلال إصدار مرسوم آخر عام 2005، وعُدّل لاحقاً بالمرسوم رقم 5137 تاريخ 2010، بحيث جعل مجلس الوزراء من هذه اللجنة لجنة عليا،

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

إضافة إلى إطلاق قاعدة بيانات خاصة بعمل الأطفال في وزارة العمل.

– إعتماد المرسوم رقم 8987/ 2012 الذي يحظر «استخدام الأحداث قبل بلوغهم سن الثامنة عشرة في الأعمال التي تشكل خطراً على صحتهم أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي»، ويحدّد أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان. (درويش، 2023)

وكانت قد حددت المادة الثالثة من اتفاقية العمل الدولية 182 «أسوأ أشكال عمل الأطفال» دون سن 18 عاما، كالعمل ارتهانا لدين أو الإستعباد او الممارسات المشابهة له، كالإتجار بأجسادهم والمخدرات والأعمال الخطيرة على بنيتهم والنزاعات المسلحة، أو أعمال أخرى من شأنها أن تضر بصحتهم أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي، الواردة في المرسوم رقم 8987 لسنة 2012، أما اتفاقيات العمل الدولية، فتحدد سن الإستخدام بين 12 و14 عاماً، بحسب ظروف البلد الإقتصادية والإجتماعية". و»يجرم جنائيا صاحب العمل»، ويعد التسول أسوأ أشكال عمل الأطفال. (الدهيبي، 2021)

وعن سن الإستخدام في قانون العمل اللبناني، حظرت المادة 23 من القانون بصورة مطلقة استخدام الأحداث قبل إكمالهم سن الثالثة عشرة، ويجب ألا يستخدم الحدث قبل إجراء فحص طبي للتأكد من لياقته للقيام بالأعمال التي يستخدم لأدائها، كما يحظر استخدام الأحداث في المشاريع الصناعية والأعمال المرهقة أو المضرة بالصحة والمبينة في الجدولين رقم (1) و(2) الملحقين بالقانون، قبل إكمالهم سن الخامسة عشرة."

«تتولى اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال مهمة إعداد ومتابعة وتنفيذ الإستراتيجيات والخطط والبرامج الهادفة إلى مكافحة عمل الأطفال بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال «آيبك – IPEC»، المعني بمكافحة عمل الأطفال ومع سائر المنظمات الدولية والعربية المختصة والهيئات واللجان الأهلية الوطنية». (المادة الأولى من القرار رقم 159/2012).

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

مع نهاية العام 2016، وضعت وزارة العمل خطة العمل الوطنية التي تتمحور **أهدافها** حول أحد عشر محوراً إستراتيجياً يؤدي تنفيذها مجتمعة بشكل صحيح إلى القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان. وهذه المحاور الإستراتيجية هي: (وزارة العمل، 2015)

1. الإطار القانوني
2. التعليم الإلزامي والمجاني
3. الإدماج في نظام التعليم
4. الفرص الإقتصادية للأهل الذين تم انتشال أطفالهم من أسوأ أشكال العمل
5. بناء القدرات
6. مراكز خدمات التنمية
7. السلطات المحلية
8. المجتمع المحلي والقادة المجتمعيّون
9. الوقاية
10. الإنتشال
11. إعادة التأهيل

أما المهن والأنشطة المحظورة كليا: هي المهن والأنشطة التي يمنع منعا باتا استخدام الطفل للعمل فيها إذا لم يكن قد أتم سن 18 سنة.

وفي المقابل، يعتبرمن لا يحترم القانون فيما يتعلق بعمل الأطفال التي «تعد من الجرائم الجنائية، كل من استخدم طفل في أسوأ أشكال عمل الأطفال، ويحكم عليه بالسجن وبدفع غرامة، وقد يصل الأمر إلى إقفال مؤسسته، وفي حال استخدام الطفل في الأعمال الخطرة، يوجه لصاحب العمل انذارا لتسوية الوضع من قبل مفتش وزارة العمل، واذا لم يمتثل يسطر محضر ضبط بحقه بين 5 و6 ملايين ليرة". (شبارو، 2021).

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

ويلاحظ أن الوزارة تسجل – بالتوازي مع هذه الإجراءات – ارتفاع معدلات الصرف من العمل، ويقابله ارتفاع في معدل عمل الأطفال، كأنهم بديل لبعض أرباب العمل عن الراشدين.

لم تفعّل الخطة الوطنية للمكافحة بعد، بسبب «تدهور الإمكانات المادية والبشرية في وزارة العمل، وإضراب موظفي القطاع العام، وقلّة عدد المفتشين، وعددهم غير الكافي (34 مفتشاً موزعين بين إداري وفني)، فكيف الحال مع تقدّم البعض بطلبات استيداع، وعدم قدرتهم على الوصول إلى نقاط الكشف والرقابة؟». رغم كلّ ذلك، لم تجتمع اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال منذ عام 2017، وكانت قد أنشئت بموجب المرسوم 15959/2005.

لتغطية هذا النقص، أطلق وزير العمل في حكومة تصريف الأعمال مصطفى بيرم أوائل العام 2023 مبادرة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لتدريب أكثر من 100 ناشط إجتماعي في بيروت وجبل لبنان وطرابلس وزحلة على أصول التفتيش للمراقبة والتبليغ، لـ«يكونوا بمثابة مخبرين على الخط الساخن»، علماً أن المسؤولية لا تقع على عاتق وزارة العمل فحسب، بل تشمل وزارة الشؤون الإجتماعية لدعم الأسر الفقيرة المجبرة على إرسال أولادها إلى العمل، ووزارة التربية والتعليم لتطبيق إلزامية التعليم ومجانيته فعلا، ووزارة الداخلية والعدل للحدّ من الجرائم بحق الأطفال العاملين.

إلا أن هذه الإجراءات لم تحد بشكل فاعل من انتشار عمالة الأطفال، إذ تكمن المشكلة في الموازنة المخصّصة للوزارة والتي تستنزفها الأعداد المهولة (أطفال تتراوح أعمارهم ما بين الـ 4 سنوات وسنّ الـ 18) في مراكز رعاية الأطفال البالغ عددها 185 مركزاً، «مما أفقدها القدرة على تغطية الخدمات". كما أن ازدياد الأعداد يعود إلى تعدد الأزمات التي هزت لبنان والإضطرابات التي نجمت عنها.

إن أزمة كورونا التي نجم عنها إغلاق البلاد والمدارس الرسميّة، غيّرت واقعنا ناهيك عن الأزمة الإقتصادية، وانفجار مرفأ بيروت وما تلاه من فقدان ثقة المجتمع الدولي بالسلطة السياسية

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

وتحويل المساعدات المادية إلى الجمعيات غير الحكومية، كلّها عوامل ومؤثرات انعكست سلباً على عمل الجمعيات الحكومية القائم على الهبات والمساعدات والتعاون مع الجمعيات الأهليّة". (عياد، 2022).

ومنذ عام 2017، أنشأت وزارة العمل لجنة تعاون مشتركة مع المديرية العامة للأمن العام، لملاحقة عمل الأطفال على الأراضي اللبنانية. لكن المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية ومنظمة العمل الدولية المعنية مباشرة بالملف، لم تقدم الدعم المادي والتقني، وتكتفي بإصدار التقارير الرقمية، بينما الجهات الرسمية لا تملك الأدوات والدعم المالي لمكافحة الظاهرة بشكل تام. (الدهيبي، 2021)

يتضح مما سبق أن المشكلة لا تكمن في غياب القوانين الملائمة، إذ أن القوانين الموجودة يمكن إذا تم تطبيقها أن تثبت فعاليتها في مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال، ولكن هناك عوائق تحول دون ذلك ومن أبرزها صعوبة التفتيش، لأن التفتيش يتركز في القطاع المنظم وليس غير المنظم ، فضلا عن أن الإمكانيات ضعيفة ماديا وبشريا واجتماعيا، وعليه، يصعب التفتيش، وذلك لعدة أسباب، ومنها:

• النقص الحاد في عدد المفتشين، إذ ويوجد فقط 11 مفتشا فنيا، وأقل من 20 مفتشا إداريا مع مساعدين، لا يستطيعون تغطية كل القطاعات والمناطق اللبنانية.

• معظم الأطفال العاملين لبنانيين ولاجئين يعملون بالقطاعات غير المنظمة وفي أماكن غير مرئية.

عاشر- صلابة ومستوى الشراكة بين المنظمات الحكومية والجمعيات الأهلية والدولية لحماية الطفولة من العمالة

تمتلك المنظمات الدولية نفوذا واسعا على برامج السياسة الإجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد طرحت هذه المنظمات نقاشا سياسيا جديدا حول مفهوم الحماية

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الإجتماعية في المنطقة، خاصة برامج المنح النقدية المشروطة، كما طرحت توسيع تغطية التأمين الإجتماعي القائم على العمل. (جواد، 2016)

ومن هذه المنظمات، الأمم المتحدة في لبنان التي تعمل على حماية الأطفال من العنف وسوء المعاملة والإستغلال من خلال الحد من الفقر؛ ومراجعة القوانين والسياسات؛ وتحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الإجتماعية والتعليم والرعاية الصحية؛ والعمل مع الحكومة لتعزيز خدمات الحماية.

بحلول عام 2016 بدأت منظمة العمل الدولية **بدعم** الحكومة اللبنانية في جهودها المبذولة للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. وكان من أبرز أهدافها الإسهام في الوقاية من أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها كلياً في لبنان.

تدعو الأمم المتحدة إلى إستجابة وطنية متينة ومتماسكة لإعطاء الأولوية لحماية الأطفال، على أن تشمل هذه الإستجابة الإدارات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والقادة الدينيين. بالإضافة إلى الدعم العاجل المقدّم من المانحين لحماية البرامج الحيوية للأطفال الأكثر ضعفا. (الأمم المتحدة، الأمم المتحدة: أكثر من 80% من أطفال لبنان يعانون من فقر متعدد الأبعاد ويواجهون خطر التعرض لانتهاكات جسيمة، 2021)

بهدف توفيرالحماية للأطفال الأكثر عرضة لمخاطر العنف وسوء المعاملة، أسّست منظمة اليونيسف في لبنان علاقة وثيقة مع الحكومة اللبنانية وعدد من الشركاء الوطنيين الرئيسيين. كما أطلقت برنامج «حماية الطفل» لضمان نمو جميع الأطفال والنساء المعرّضين للخطر أو الناجين من العنف والإستغلال وإساءة التعامل في مجتمعات ومؤسسات آمنة، ولتأمين وصولهم الى الخدمات الجيدة.

يحصل العديد من الأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال في لبنان على خدمات مختلفة مع «اليونيسف» وشركائها في لبنان، مثل التعليم، بحيث تدعم «اليونيسف» وزارة التربية والتعليم

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

العالي لضمان حصول المدارس العامة على ما تحتاج إليه لتوفير تعليم شامل وعالي الجودة، إلى جانب دعمها الشباب والمراهقين غير الملتحقين بالمدارس أو المعرّضين للخطر، في الوصول إلى بناء المهارات، من المهارات الأساسية والتقنية والمهنية، ودعم أولئك الأكثر ضعفاً للوصول إلى التدريب المهني الرسمي وغير الرسمي على حد سواء.

إلى ذلك، تعمل «اليونيسف» في نهج شامل لضمان مشاركة الطفل والأسرة والمجتمع مع السلطات المحلية–الوطنية في أعمال الوقاية وزيادة الوعي حول عمالة الأطفال ومخاطرها. وتشمل هذه البرامج تحويل الأعراف والسلوكيات نحو تعزيز حقوق الطفل، مع تزويد الأطفال بمعلومات حول حماية أجسادهم ومكان طلب المساعدة عند الحاجة، وحماية الأطفال من أي شكل من أشكال العنف والإستغلال والإيذاء.

أمّا بالنسبة للأطفال المنخرطين في العمل، فيهدف البرنامج إلى تزويد الأطفال بالمعرفة والمهارات ودعم صحتهم النفسية (تدخلات الدعم النفسي والإجتماعي الفردي والجماعي) لتمكينهم وإبعادهم عن الأذى. ويُستكمل بالمشاركة القوية مع مقدمي الرعاية وأصحاب العمل والمعنيين (مثل شرطة البلدية والزعماء الدينيين...) لضمان عدم إرسال الأطفال أولاً للعمل وتعزيز الأسر. في عام 2022، تمكنت «اليونيسف» من خلال 11 شريكاً محلياً، من حماية الطفل، عبر تقديم الدعم المباشر لحوالي 21000 طفل منخرط في العمل، (بما في ذلك أسوأ أشكال عمل الأطفال). كما وتهدف إلى إشراك الأطفال وأسرهم في تحديد حلول بديلة لعمالة الأطفال (كلّما أمكن ذلك).

ويُعد التخفيف من المخاطر وتقليل الضرر أمراً ضرورياً لحماية الأطفال العاملين من المزيد من الإستغلال، بينما يتم تحقيق الحلول الطويلة المدى للقضاء على عمالة الأطفال ودرء الخطر عن الأطفال من خلال التركيز القويّ على الوقاية، لأنّ لكل طفل الحق في التعلّم وطفولة آمنة ينمو فيها.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

في منتصف عام 2021، أطلقت «اليونيسف» أول منحة للأطفال في لبنان باسم «Had-di» حدّي – بمعنى «بجواري»، لدعم الأسر لتربية الأطفال ووقف الزيادة في استراتيجيات المواجهة السلبية (مثل زواج الأطفال وعمالة الأطفال). بموجب هذه المنحة، «وصل العدد إلى حوالي 130،000 طفل لبناني وسوري وفلسطيني ضعيف، أُدرجوا ضمن برامج «اليونيسف»، ذات الأولوية، مثل الأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال، والمعرّضين لخطر زواج الأطفال، والأطفال غير المتعلمين، وذوي الإحتياجات الخاصة». لكن بسبب نقص التمويل، توقّف البرنامج وتم تحويل الدفعة الأخيرة في شباط 2023. (نصور، 2023).

تزود المنظمات غير الحكومية الحكومة اللبنانية بقاعدة بيانات يمكن البناء عليها لوضع الخطط والإستراتيجيات، وذلك لدعم جهودها في معالجة مشكلة عمالة الأطفال، وفي هذا النطاق، قامت الفاو واليونيسيف بالإشتراك مع معهد الإستشارات والأبحاث بإجراء دراسة حول عمالة الأطفال في الزراعة في اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال، وبعد عشر سنوات على إقرار لبنان الخطّة الوطنيّة لمكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال (2013)، تبين أن عدد الأطفال العاملين في لبنان زاد على 200 ألف وتراجع متوسط أعمار هؤلاء إلى 6 سنوات، وكثُرت حالات استغلالهم في أسوأ أشكال العمل التي تتمثّل في استخدامهم في «الأعمال الخطرة والعمل القسري والإتجار والإستغلال الجنسي والأنشطة غير المشروعة».

حكوميا، قام «المجلس الأعلى للطفولة التابع لوزارة الشؤون الإجتماعية بحملات التوعية وتدريب ناشطين وجمعيات وعاملين في هذا المجال. وفي إطار مكافحة ظاهرة التسول، « أعدّت الوزارة منذ سنتين خطة لسحب أطفال الشوارع وإعادة دمجهم في المجتمع، إلّا أنّ المشروع توقّف بسبب جائحة كورونا». ومن المفترض استئناف العمل في هذا الإتجاه، خلال العام الحالي، بالتعاون مع منظمة اليونيسف. كما أنّ «الوزارة بصدد العمل على مشروع تأهيل الأطفال والحدّ من ازدياد نسبة عمالتهم وتطبيقه داخل المراكز الإنمائية التي تبلغ 250 مركزاً في جميع أنحاء لبنان". (عياد، 2022).

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

حكوميا، تعمل وزارة الشؤون الإجتماعية على خطين متوازيين للحد من ظاهرة عمل الأطفال في الشوارع، الأول من خلال تنظيم دورات مهنية للأطفال من أجل إكسابهم مهارات، والثاني بالعمل مع الأهل حتى يتمكنوا مادياً ولا يضطرّوا إلى دفع أولادهم لترك المدرسة، وذلك بالتعاون مع عدد من الجمعيات. تتدخل الوزارة في حال كان هناك تعنيف أو استغلال جنسي للأطفال، سواء من قِبل الأهل أو أصحاب العمل، وذلك من خلال شبكتَي الحماية الموجودتين لديها القضائية أو الإجتماعية.

وتقوم وزارة الشؤون الإجتماعية بمتابعة الأطفال بمختلف حالاتهم الإجتماعية، عبر المجلس الأعلى للطفولة لديها. وتوضح الأمينة العامة للمجلس في الوزارة ريتا كرم، أنّه «بعد الأزمة، لاحظنا ارتفاعاً في نسبة عمالة الأطفال، ومعظم طلاب المدارس الرسمية، وبحكم إضراب الأساتذة الطويل الذي جرى أواخر العام الماضي حتى أوائل العام الحالي، لجأوا إلى العمل خلال هذه الفترة». وهنا تتحدّث كرم عن عدّة أنواع استجدّت، وتلحظها من خلال عملها على الأرض:

– الأولاد الذين كانوا في مدارس خاصة أو شبه خاصة، وبسبب عدم قدرة أهاليهم (ولا سيما موظفي القطاع العام) على تسديد أقساط مدارسهم، يحوّلونهم إلى سوق العمل لمساعدتهم في تأمين الإنفاق على المنزل.

– عمل الأطفال عبر الإنترنت، سواء الذين يتوجّهون نحو التدوين، أو الحصول على المال عبر المنصات، مثل: «تيك توك»، ويصبحون عرضة للخطر، وهم معظمهم في مدارس خاصة وبدأوا بأعمالهم على الشبكة والتجارة أونلاين. في هذا الإطار، وللحدّ من الأخطار التي قد تلحق بهم، قام المجلس الأعلى للطفولة بالتعاون مع الرابطة المارونية بمشروع «أطفال مميزون روّاد أعمال»، وهو عبارة عن دورة تدريبية لـ 15 طالباً وطالبة من المدارس الخاصة بهدف توعيتهم حول الطرق الآمنة للعمل الإلكتروني»، وفي زيارة لثماني مدارس خاصة، وجد المجلس أنّ هناك 16 طفلاً يعملون «أونلاين» دون مراقبة أهاليهم، و»هو أمر مقلِق، لأن البيع عبر العالم

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الإفتراضي يسمح للأطفال بتحصيل المال بجهد أقل، الأمر الذي قد يدفعهم إلى ترك المدرسة، وبالتالي سيزداد أعداد المتسربين..، إلى جانب أنواع أخرى من المخاطر، كالإبتزاز والخروقات الرقمية والإستغلال الجنسي، وغيرها من الأخطار»، بحسب كرم. (كرم، 2023)

كذلك، بحسب كرم، «فإنّ وزارة الشؤون تدعم الأطفال عبر دعم الأسر من خلال الخدمات الإجتماعية عبر مشروع الأسر الأكثر فقراً وبرنامج أمان، وتعمل بنظام الإحالة ما بين وحدات الوزارة لحالات معينة من الأطفال لتأمين الخدمات اللازمة والمناسبة لكلّ منها، وعبر نظام الإحالة بين الوزارات، وهي آلية في طور الإعداد، كلّ ضمن نطاق عملها». أمّا في ما يتعلّق بأطفال اللاجئين، فهناك لجنة مؤلفة من منظمات دولية وجمعيات أهلية تديرها الوزارة لإحالة حالات الأطفال في جميع المناطق إلى جمعيات مختصة. (كرم، 2023)

ومن الجهات الحكومية الأخرى المعنيّة مباشرة بالقضاء على عمل الأطفال، وزارة العمل وذلك من خلال وحدة مكافحة عمل الأطفال والتفتيش التي يرأسها وزير العمل. وتشمل مهمتها تسيير دوريات تمدّها بالبيانات والمعطيات ليقوم جهاز التفتيش فيها بالإجراء اللازم وفقاً للحالات. كما تقوم على نشر التوعية لمخاطر عمل الأطفال وتكثيف الجهود مع كافة الأطراف المعنية محلياً، إقليميا ودوليا للقضاء على عمل الأطفال وإعداد خطط وسياسات في هذا المجال، فدورها إذا إشرافي من ناحية وضع السياسات، القوانين ومراقبة تطبيق قانون العمل،

تواجه وحدات الوزارة، كسائر الإدارات الرسمية، تداعيات الأزمة الراهنة. ففي غياب الإمكانيات البشرية والمادية، أقفلت مراكز الوزارة على امتداد الأراضي اللبنانية.

من ناحية أخرى، أدى وقف تمويل «الخطة التي أطلقتها اللجنة الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال إلى إقفال المراكز التي أُنشِئت من موازنة الوزارة المتواضعة في البقاع وطرابلس والنبطية والأوزاعي، ولم يبق غير مركز في سعدنايل في البقاع يعتمد على دعم متواضع من منظمة نروجية غير حكومية». فيما تحوّل المنظمات الدولية تمويلها إلى الجمعيات غير

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

الحكومية، ولا سيّما تلك التي تعنى بالنازحين السوريين، إذ لا موازنة مُخصّصة في وزارة العمل، ولا في أي وزارة أخرى، لمكافحة عمل الأطفال، وإنما تعتمد الوزارة على الدول المانحة والجمعيات الأهليّة والمؤسسات الرعائية". (شليطا، دور وزارة العمل في حكاية الأطفال من الأعمال الخطرة وأسوأ أشكالها، 2023)

تتزايد في الآونة الأخيرة جهود المؤسسات غير الحكومية والجمعيات الأهلية لمكافحة عمالة الأطفال. «جمعية إنقاذ الطفل في لبنان» هي من بين تلك المؤسسات التي تعتبر أنّ الأوضاع الإقتصادية هي السبب في تفشّي ظاهرة عمالة الأطفال، فبحسب شيرين مكارم، مديرة الحملات والمناصرة في الجمعية، «يجب أن تكون البداية بالتركيز على أهميّة التعليم عند الأطفال، وتسوية قضية أساتذة التعليم الرسميّ".

تضيف مكارم: «تقدّم الجمعية العديد من البرامج التربوية والتعليمية التي تتيح للأطفال فرصة التعلّم بدل من وجودهم على الطرقات، بالإضافة إلى تقديم الدعم المادي للأهل لعدم إرسال أطفالهم إلى العمل وتدريبهم حول كيفيّة إدارة الأموال وزيادة وعيهم حول أهمية التعليم، كحقّ من حقوقهم الأساسية». وتختم بالقول: «تقوم الجمعية بإجراء الإحصاءات التي تشكّل قاعدة معلومات للجهات الرسميّة في الدولة، والعمل مع الجمعيات المحليّة بهدف وضع خطة عمل لمكافحة عمالة الأطفال ومنع التسرّب المدرسي وحمايتهم من الأعمال السيئة والخطرة". (عياد، 2022).

على الرغم من كل الإتفاقيات التي صادقت عليها الدولة اللبنانية واستراتيجية مكافحة الأطفال التي تم وضعها، إلا أن تفاقم الأزمة الإقتصادية والمالية المعقدة في لبنان في عام 2022 وبسبب الجمود السياسي وضعف الدولة وأجهزتها وتدهور الإستقرار الإجتماعي والأنظمة العامة، واستمرار لبنان في استضافة أكبر عدد من اللاجئين، ما زاد من إرهاق نظام الخدمة العامة المرهَق أساساً، أدت كل هذه الظروف وحالت دون تطبيق الإستراتيجية الوطنية للحماية الإجتماعية على الأرض». كما أن هناك عامل آخرأعاق تطبيق الإستراتيجية تمثل في مشكلة وجود تمويل غير كاف لإنجاز كل ذلك.

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

خاتمة

إن عمالة الأطفال مشكلة عالمية معقدة، وخصوصاً إذا كانت نابعة من ثقافة وتقاليد، أو من الظروف الإقتصادية في بعض المجتمعات، يعاني لبنان كسائر البلدان من هذه الظاهرة.

يُعدّ الأطفال بالنسبة إلى أصحاب العمل من الأصول المربحة، نظراً إلى قدرتهم على بذل مجهود كبير مقابل راتب منخفض، كما أنهم أقل اعتراضاً على ظروف العمل أو الإضراب، ومن السهل التلاعب بهم واستغلال حاجتهم إلى العمل.

نستنتج مما سبق أنه لا توجد مشكلة تشريعات للحد من ظاهرة عمل الأطفال في لبنان، فالتشريعات الموجودة حديثة وأُقرّت وفق المعايير الدولية، وبالتالي عمالة الأطفال تتعارض والقوانين اللبنانية ومواد المعاهدات والإتفاقات الدولية الراعية لحقوق الطفل التي توصي بحماية الأطفال من الإستغلال الإقتصادي وتمنعهم من ممارسة أعمال قد تضرّ بصحّتهم الجسدية والعقلية، أو تحول دون تحصيلهم العلميّ، وبالرغم من تزايد الجهود الدولية والمحلية لتعزيز حقوق الطفل ودعم مكانته الإجتماعية واقعاً وقانوناً، إلّا أنّ الخطوات التي حقّقتها السلطات اللبنانية لا تزال غير كافية، والهدف النهائي، أي القضاء على كل أشكال عمالة الأطفال، بعيد المنال.

المشكلة تكمن إذا في تطبيق القانون وهو مسؤولية جميع الجهات والأجهزة، ويحتاج إلى تنسيق وسياسات وتعاون، كما على الوزارات المعنية القيام بدورها للحد من هذه الظاهرة. حتى يومنا هذا، لم نشهد تطبيقاً فعلياً للقوانين والإتفاقيات الدولية التي تحمي حقوق الأطفال وتُقنّن ظاهرة عمالتهم، كما أن هذه القوانين تتطلّب نهجاً متعدّد التخصصات لتطويرها، ووضع أنظمة شاملة لتأهيل الأطفال العاملين وأُسرهم.

الدولة هي المسؤول الأبرز عن مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال من خلال وضع سياسات حمائية توفر لهم الأمن الإجتماعي وتؤمن لهم الحقوق. في لبنان، إن التدابير والإجراءات غير الشاملة،

التي تعتمدها السياسات الإجتماعية والوطنية، ذات منطق الإستهداف والمشروطية، يمكن أن تنزلق إلى التدخلات السياسية التي تتغذى بدورها من النظام الزبوني اللبناني وتعززه. فالسعي نحو إلغاء التجزئة يتطلب تدابير لا يمكن أن تقع ضمن سيطرة وتحكيم النخب الحاكمة، الأمر الذي يقودنا إلى اختيار التدابير الشاملة، التي تشمل الإستثمار في البنية التحتية الإجتماعية في التعليم والصحة.

إن الأزمات المتشابكة منذ عامين وغياب التمويل، جعلت الدولة شبه مستقيلة عن دورها الرعائي، مما أثر على واقع الأطفال تلقائيا.

ثمة مسؤولية أيضا على الأسر، ولا يوجد من يغطي عجزها، والخطر يكمن في الإنقلاب التدريجي في الأدوار لدى بعض الأسر، محملة أطفالها ثقل رعايتها، بدل مدهم بالدعم المعنوي والمادي والتعليمي والحماية من المخاطر المهددة لحاضرهم ومستقبلهم.

إن عمل الأطفال يتفاقم في لبنان ويشكل ظاهرة خصوصا في فصل الصيف خلال العطلة المدرسية، وتتعدد أبرز المخاطر التي يواجهها الأطفال العاملون، من أهمها التالي:

• إهدار الحقوق لمجرد النزول لسوق العمل والخروج من فئة جيل الأطفال، وهذه أول خسارة.

• يكون الطفل عرضة لشتى أشكال التنمر على شكله وبنيته وسلوكه، وللانتهاك؛ كالتحرش الجنسي واستغلاله ماديا، وتشغيله ساعات طويلة من دون أعطال، وهدر طاقاته، بينما هو في مرحلة إعداد وتربية.

• الإحتكاك بمجال العمل –بغض النظر عن نوعه– يعرض الطفل لمعوقات في مسيرة حياته وتعثر نشأته لاحقا، لأنه يمكن أن يكون بيئة جاهزة لإنحراف الطفل.

يحتاج الأطفال لدعم الجميع، من الحكومة والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، وضمان تطبيق سياسات حماية الطفل. في هذا الإطار، تقوم وزارتا العمل والشؤون الإجتماعية واللجان المنضوية تحتها بدورها لمكافحة عمالة الأطفال من خلال

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

اللجان الموجودة والقوانين التي تجرم عمل الأطفال، ولكن المشكلة تكمن في عدم التشدد في المراقبة وعدم وجود مراكز أمان كافية تابعة للوزارات المعنية.

بالإضافة إلى ضرورة التنسيق بين الجهات المعنية، لا بد من التأكيد بأن أي سياسة للحماية الإجتماعية لا تتضمّن تغيير البنى القائمة، خاصة في التعليم والصحة، لن تغدو سوى مجرد نقل للموارد العامة إلى القطاع الخاص، أي دعم الأرباح. وبالتالي، من الضروري تعزيز وزيادة عدد المستشفيات والمدارس العامة، حيث يمكن لهذه الإستثمارات خلق فرص عمل مستدامة وكريمة. وبطبيعة الحال، فإن جدوى مثل هذه المساعي تتطلب إصلاحات مالية. (عبدو، 2014)

بينما يسعى لبنان جاهداً إلى التعافي، لا يجوز العودة إلى تطبيق الأطر والأنظمة السّابقة التي تخلّلتها شوائب والتي تسببت بخلق حالات الضعف وانعدام المساواة، والتي أثّرت سلباً على الأشخاص الأكثر فقراً والأكثر ضعفًا، وفاقمت بالتالي ظاهرة عمل الأطفال. وعليه، إنّ إعادة البناء بشكل أفضل يستوجب سياسات وبرامج حماية إجتماعية كفيلة بمكافحة الفقر، وتعزيز العدالة الإجتماعية، وضمان التوزيع العادل والمتساوي للخدمات الإجتماعية.

عليه، إن السياسات الإجتماعية الشاملة والمتكاملة والعمل على آليات تطبيقها من شأنها أن تؤدي إلى محاربة ظاهرة عمالة الأطفال، لاسيما أن هذه الظاهرة وحجمها في دولة ما، هو مؤشر لمدى تطورها وتقدمها والتزامها بحقوق الإنسان.

كما يتضح، إن منع عمل الأطفال لا يحل المشكلة، علينا أن نعمل على تأمين البديل للطفل المضطر للعمل وللأسرة التي تعاني من الفقر، وعلى تعزيز بالتالي سبل الوقاية من هذه الآفة. إنّ الوسائل التي ينبغي اتباعها من أجل تحقيق التنمية البشرية عديدة، تبدأ بالوقاية وحماية الأطفال عبر توفير التعليم المجاني وفرض إلزاميّته، ورصد موازنات تتلائم مع متطلبات حقوق الطفل، وصولاً إلى تأمين الحماية الإجتماعية، وتعزيز الرعاية الصحيّة وخدمات حماية الطفل، وتفعيل التنسيق الجيّد في مسائل حقوق الطفل على المستويين الوطني والمحلي. هذا

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

بالإضافة إلى وجوب إنشاء نظم فعّالة وعمليّة لتنفيذ حقوق الإنسان وحقوق الطفل، كحقوق مترابطة بعضها مع البعض الآخر، عبر العمل على زيادة الإرادة السياسية والوعي والمعرفة والموارد البشرية والمالية.

الإستثمار في حماية الأطفال ونموهم ورفاههم لا يمكن أن ينتظر تحسن الوضع الإقتصادي. فالاستثمار في الأطفال أمر ضروري لبناء مجتمع شامل وسلمي وعادل ومرن، يحافظ على سلامتهم جميعا من الأذى. العِنايَةُ بِأطفالِ اليَوم، وَهُم في الواقِعِ شباب الغد، مِن أهمّ مُقَوّماتِ بِناءِ مُجتمع سليمٍ وَحضاريّ، فإنَّ إهمالَهُم سَيَمْنَعُ الإرتقاءَ الإجتماعيَ. نظرا لأهمية مكافحة عمالة الأطفال وضرورة الحد منها، ولتحفيز الحركة العالمية المتزايدة ضد عمل الأطفال، خصصت الأمم المتحدة «اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال»، الذي يُحتفل به في 12 حزيران من كل عام.

توصيات

نظرًا لطبيعة نظام الحماية الإجتماعية المجزأة في لبنان وبنية الحوكمة المتقطعة فيه، تقترح مسودة الإستراتيجية إصلاحات مؤسسية من شأنها ضمان توفر نظام أكثر تماسكًا وتكاملاً، ابتداءً من صناعة السياسات ووصولاً إلى مرحلة تقديم الخدمات. ويعتبر تأسيس هيئات تنسيق بين الوزارات وبين أصحاب مصلحة متعددين لضمان تماسك السياسات وتكامل النظام، بما في ذلك وحدة تنسيق للمساعدة الإجتماعية، واحدة من أهم المبادرات في هذا المجال.

تشمل التدابير الفورية والعاجلة الموصى بها بموضوع نظام الحماية الإجتماعية ما يلي (مكتبي، زغيب، و إغناطيوس، 2022):

– مراجعة وتطوير البرنامج الوطني لإستهداف الفقر للإستجابة لتأثير الأزمات الإقتصادية والمالية والصحية بشكل أكثر فعالية. وذلك بهدف تأمين مساعدة عاجلة للفئات المهمشة والتخفيف من حدة الفقر بشكل سريع. إن توسيع نطاق الخدمات التي يقدمها البرنامج يمكنه

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

من الوصول إلى الأسر الأكثر فقراً وتهميشاً، حيث أنه من المتوقع أن يزداد عدد هؤلاء بشكل كبير كنتيجة للأزمة. ويجب اللجوء إلى هذا الخيار، كإستجابة فورية وإستباقية لردع أية توجهات محتملة لدى الأسر للجوء إلى آليات تكيف سلبية.

– إعطاء الأولوية لتوفير المساعدة الإجتماعية للفئات غير المحصنة. من الضروري توسيع نطاق تغطية المساعدات الإجتماعية، من خلال استخدام تدابير الإستهداف القصيرة المدى، بما في ذلك إستهداف فئات معينة (مثل الأسر التي ترأسها نساء والمسنين والأشخاص من ذوي الإحتياجات الخاصة) والتي تعد استكمالاً لتقديمات البرنامج الوطني لإستهداف الفقر، والتي تنص على تقديم خدمات محددة، تعالج بشكل مباشر ثغرات أو حاجات مرتبطة بمراحل معينة من الحياة (مثل المنح الدراسية للأطفال وتقديمات ذوي الإعاقة ومعاشات الشيخوخة). ويتطلب استهداف فئات إجتماعية أو عمرية معينة، تعزيز هيكل الحوكمة وبناء قدرة المؤسسات واتباع إجراءات شفافة وموحدة في تحديد معايير الإستفادة ومستوى التقديمات.

– تعزيز قدرة الأسر على تحمل الأعباء المالية للخدمات الأساسية بما في ذلك التعليم الإبتدائي والثانوي والتعليم التقني والمهني، فضلاً عن الرعاية الصحية الأساسية. كما ذكرنا سابقاً، قد تلجأ بعض الأسر الى آليات التكيف السلبية الناجمة عن فقدان الدخل. ويعد تسرب الأطفال من المدرسة هو أبرز آلية للتكيف قد تلجأ إليها الأسر، لأنه سيناريو مربح للأسر بشكل تضاعفي (تخفيض الإنفاق على التعليم وتوليد دخل إضافي من خلال عمل الطفل). لذا، ينبغي توفير حوافز للأهل لإبقاء الأطفال في المدرسة والحفاظ على إمكانية وصولهم إلى الخدمات الصحية الأساسية (مثل التحويلات النقدية المشروطة).

– تنشيط سياسات سوق العمل وتوفير الحوافز لخلق فرص العمل. وذلك للحد من أثر تراجع الدخل وتفاقم البطالة على سبل عيش الأفراد وعائلاتهم. ويمكن أن تشمل التدابير إنشاء آلية مستدامة لتصحيح تلقائي للأجور لإحتساب التضخم، ووضع خطة مبسطة لتقديم دخل أساسي شبه شامل (Semi-universal basic income). كما يتوجب العمل على حماية قيمة

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

تعويضات نهاية الخدمة والرواتب التقاعدية على الفور لمواجهة الإنخفاض في قيمة العملة الوطنية.

– تطوير واعتماد إستراتيجية وطنية للحماية الإجتماعية مع خطة عمل تفصيلية. على أن تهدف هذه الإستراتيجية بشكل أساسي إلى تعزيز نظام الحماية الإجتماعية في لبنان وتحديداً أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة، وعلى أن تتوافق مع المبادئ الأساسية التالية: 1) الحماية الإجتماعية حق لكل فرد ويجب ألا تُستبعد أي شريحة من السكان؛ 2) ينبغي أن تكون الحماية الإجتماعية مستدامة وتعتمد على موارد الحكومة ومؤسساتها وسياساتها الخاصة؛ 3) ينبغي إعداد خطط واستراتيجيات الحماية الإجتماعية بصيغة تشاركية تضمن إشراك أكبر شريحة من المجتمع، بما في ذلك النقابات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والناشطين الإجتماعيين والسياسيين، بالإضافة إلى الجهات الحكومية المعنية.

– تعزيز دور وزارة الشؤون الإجتماعية. يعتبر دور وزارة الشؤون الإجتماعية خلال الأزمة ذا أهمية حاسمة، لأن الوزارة مُكلّفة بمقاربة الفئات الإجتماعية الضعيفة والمهمشة وغير المحصنة. وبالتالي يجب تعزيز دور وزارة الشؤون الإجتماعية كي تقوم بتوفير القوى العاملة في مجال الرعاية الإجتماعية، فضلاً عن إعادة النظر في البرامج المتعددة والمتداخلة المكلفة وغير الفعالة، وإعادة تنظيمها، بحيث ترد بشكل أكبر على حاجات الفئات التي تستهدفها الوزارة. كما ينبغي مراجعة دور مراكز التنمية الإجتماعية والخدمات التي تقدمها لتحسين آدائها وتطوير قدراتها وتأهيلها لتنفيذ برامج الوزارة بشكل شامل وفعال. كما يتعين على الوزارة أيضاً وضع سياسات وإجراءات واضحة للتعاقد مع الجمعيات غير الحكومية ولمراقبة أدائها.

– إصلاح نظام الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وتحسين التغطية التي يوفرها و تعزيز كفاءته وفعاليته وضمان استدامته المالية.

تتطلب هذه التدابير توفير حيز مالي لإستخدامه في تعزيز نظام الحماية الإجتماعية وشبكات

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الأمان الإجتماعي على المدى الطويل. (AUB، 2022)

إن اتخاذ هذه التدابير من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز الحماية الإجتماعية للإستجابة بفعالية للأزمة ووضع أسس استراتيجية وطنية شاملة للحماية الإجتماعية.

• التوصيات على مستوى الدولة عامة والمؤسسات الحكومية في موضوع عمالة الأطفال:

– الالتزام بالقرارات الدوليّة مع فرض قوانين تُحظّر عمل الأطفال، مهما كان نوع العمل و تعميم إلزاميّة التّعليم. كما يجب على الدّولة أن تقومَ بفرض العُقوبات على المؤسّساتِ الّتي تَسْتَغلُّ عَمَلَ الأطفالِ وَعلى كلّ من يُسهّل ذلك الأمر.

– تفعيل وَدعم دور المؤسّسات الأهليّة نَظرًا للدّور الهامّ الّذي تقوم به من رصد للحالة إلى إعادة التّأهيل. يجب على المجتمع أن يتحمَّلَ جُزءًا مِنَ المسؤوليّة للحَدّ مِن هذه الظّاهرة، وَذلك مِن خلال تَطوُّعِ أبنائِهِ لِلعَمَلِ مَعَ تلك المُؤسّسات.

– تفعيل دور الوزارات المعنيّة بالإهتمام بِأوضاع الأُسَرِ الفقيرة لمَدّهِم بالدّعم اللّازم.

– لوسائل الإعلام دور أساسي في إرساء هذه التوجهات، عبر تعزيز اهتمامها بقضايا عمل الأطفال وتقديم التقارير عنها بدافع التوعية على هذه المأساة المزمنة والمتفاقمة في آن، وَلَفْتُ النّظر إلى خُطورَةِ عَمَل الأطفال وَالتّسرّب الدّراسيّ. وَكذلك توعية وَتذكير الأسرة وأصحاب العمل بقوانين حماية الطّفولة وقوانين العمل، وللحثّ على تشكيل شبكة أمان إجتماعية متماسكة تقي هؤلاء الأطفال غدر الحرمان ومخاطر الإستغلال.

– معالجة أسباب التّسرّب المدرسيّ للأطفال، إذ أنّ وُجود هؤلاء الأطفال في المدارس هو عامل الوقاية الأساسيّ من انخراطِهِم المُبكر في سوق العمل. ولذلك يَتَوجَّبُ على الدّولة أن تَضَعَ خُطّة كاملة لرفع مستوى التّعليم. وَتتضمّن هذه الخُطّة إنشاءَ مبانٍ جديدة لإستيعابِ جميعِ الأطفالِ الرّاغبين بِالتّعلّم وَتَجهيزها بكافّة الاحتياجات التّعليميّة، بالإضافة إلى تأمين حقوق أساتذة التّعليم الرّسميّ ورفع دخلهم.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

• التدخل على مستوى الأفراد مباشرة لمنع عمالة الطفل، نوصي باتخاذ التدابير التالية:

– لمعالجة آثار عمل الأطفال على نفسيتهم، لا بد من مراكز ارشادية لذلك، ونشر الوعي من خلال وسائل الإعلام لمنع التسرب المدرسي والمساعدة بتأمين أبسط حقوق الأطفال، بالتركيز على التعلم المهني للذين لديهم تأخر في التحصيل الدراسي الأكاديمي لتأمين مهنة تفيدهم في مستقبلهم، كما أنه على المجتمعات التكافل لتقديم المعونة للأسر الأشد فقرا".

وأخيرا، يكْمُنُ علاج وحلّ هذه المشكلة المتفاقمة في إعادةِ تأهيل الطّفل، مع متابعة فعّالة لكافّة مشاكله. وهذا لا يُصبح ممكنًا إلّا في حال تَضافُرِ جهود الدّولة وَالمجتمع.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المراجع

1- (كانون الثاني, 2022). تاريخ الاسترداد 18 12, 2023، من Policy Protectiom: https://civilsociety-centre.org/cap/arabic-timeline-social-protection-in-leb-anon

2- (30 12, 2022). (أمينة يونس، المنتج) تاريخ الاسترداد 22 12, 2023، من موقع درج: https://daraj.media/102414/

3- AUB. (2022). استجابة طارئة لتعزيز الحماية الاجتماعية تمهيدًا لخطة وطنية شاملة للحماية الاجتماعية. بيروت. تاريخ الاسترداد 18 12, 2023، من https://www.aub.edu.lb/ifi/news/Pages/20200430-social-protection-emergency-response-arabic.aspx

4- الإسكوا. (2008). السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم الى الممارسة، التقرير الثاني. نيويورك.

5- Faster Capital من، (15 تشرين الأول, 2023). تاريخ الاسترداد 25 12, 2023، https://fastercapital.com › arabpreneur .

6- أسرار شبارو. (23 12, 2021). الحرة. تاريخ الاسترداد 12, 2023، من Alhurra https:// lebanon › www.alhurra.com

7- الإسكوا. (3 أيلول, 2021). الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 23 12, 2023، من http:// www.unescwa.org › news › ال...

8- الأسكوا. (2022). السياسة الاجتماعية المتكاملة، نحو تحسين أنظمة الرعاية الاجتماعية إعادة النظر في دور الدولة والسوق والمجتمع المدني في توفير الحماية والخدمات الاجتماعية، التقرير الخامس. نيويورك: الأمم المتحدة.

9- الأمم المتحدة. (1996). الأمم المتحدة. (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) تاريخ

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

الاسترداد 24 12, 2023، من https://www.ohchr.org › instruments

10- الأمم المتحدة. (17 كانون الأول/ديسمبر, 2021). الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 23 12, 2023، من https://news.un.org/ar/story/2021/12/1089992

11- الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال. نيويورك: الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 19 12, 2023، من https://www.un.org › background

12- اليونيسف. (12 6, 2021). تاريخ الاسترداد 16 12, 2023، من https://www.unicef.org/lebanon/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9

13- جنى الدهيبي. (3 12, 2021). الجزيرة. تاريخ الاسترداد 23 12, 2023، من Al Ja-zeera › https://www.aljazeera.net

14- رنا جواد. (كانون الثاني, 2016). معهد السياسات بالجامعة الأميركية، في بيروت) معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية(، الجامعة الأميركية في بيروت. تاريخ الاسترداد 18 12, 2023

15- رياض بن صوشة. (بلا تاريخ). (مجلة الحقوق والعلوم السياسية) تاريخ الاسترداد 25 12, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz › downArticle

16- ريتا كرم. (2023). حماية الطفولة من خلال السياسات الوطنية في لبنان. السياسات الحنائية من أجل حكاية الطفولة. حمرا- بيروت: مجمع كنائس الشرق الأوسط. تاريخ الاسترداد 28 12, 2023

17- ريما زهار. (2019 كانون الثاني, 2019). إيلاف. تاريخ الاسترداد 23 12, 2023، من https://elaph.com/Web/News/2019/01/1236319.html

18- زينب حمود. (12 6, 2023). الأخبار. تاريخ الاسترداد 20 12, 2023، من https://

al-akhbar.com/Community/364142

19- ضياء عياد. (17 شباط, 2022). النشرة. تاريخ الاسترداد 17 12, 2023، من Elnashra show ‹ News https://www.elnashra.com

20- عبد الحليم فضل الله. (حزيران, 2007). تاريخ الاسترداد 17 12, 2023، من المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق: id _&http://dirasat.net/kitabat _ details.php?id=207 type=3

21- عمران ريزا. (2023 1, 2023). تاريخ الاسترداد 16 12, 2023، من الأمم المتحدة: لبنان: بناء مستقبل أفضل يتطلّب نظام متين للحماية الاجتماعية

22- فاطمة عبد الجواد. (22 تشرين الثاني/أوكتوبر, 2022). حقوق الإنسان. تاريخ الاسترداد 23 12, 2023، من https://news.un.org/ar/story/2022/10/1114057

23- فاطمةخشاب درويش. (24 حزيران, 2023). الأخبار. تاريخ الاسترداد 23 12, 2023، من https://al-akhbar.com/Lebanon/364857

24- فرح نصور. (14 6, 2023). النهار. تاريخ الاسترداد 22 12, 2023، من https://www. annahar.com › 77-

25- مرصد حقوق الإنسان. (2022). لبنان: تزايد الفقر والجوع وسط الأزمة الاقتصادية. تاريخ الاسترداد 17 12, 2023، من https://www.hrw.org/ar/news/2022/12/12/leba-non-rising-poverty-hunger-amid-economic-crisis

26- نبيل عبدو. (2014). شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. تاريخ الاسترداد 18 12, 2023

27- نزهة شليطا. (2023). دور وزارة العمل في حكاية الأطفال من الأعمال الخطرة وأسوأ أشكالها. السياسات الحمائية من أجل كرامة الطفولة. حمرا- بيروت: مجمع كنائس الشرق الأوسط.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

28- نزهة شليطا. (2023). دور وزارة العمل في حماية الأطفالمن الأعمال الخطرة وأسوء أشكالها. السياسات الحمائية من أجل كرامة الطفولة. حمرا، بيروت: مجمع كنائس الشرق الأوسط.

29- نعمة نعمة. (5 أيلول, 2022). جريدة الأخبار. تاريخ الاسترداد 29 12, 2023، من Education ‹ https://al-akhbar.com

30- هوزان خداج. (22 حزيران, 2021). تاريخ الاسترداد 16 12, 2023، من https://www.harmoon.org/reports/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7

31- وزارة الإعلام اللبنانية. (26 أيار, 2017). وزارة الإعلام. تاريخ الاسترداد 23 12, 2023، من https://www.ministryinfo.gov.lb/13392

32- وزارة الإعلام اللبنانية. (18 أيار, 2017). وزارة الإعلام اللبنانية. تاريخ الاسترداد 23 12, 2023، من https://www.ministryinfo.gov.lb/13184

33- وزارة العمل. (2015). عمل الأطفال في لبنان. بيروت: وحدة مكافحة العمل. تاريخ الاسترداد 18 12, 2023، من https://www.clu.gov.lb/child-labour-lba.php

34- وسيم مكتبي، سامي زغيب، و رانيا إغناطيوس. (8 12, 2022). The Policy Initiative. تاريخ الاسترداد 17 12, 2023، من https://www.thepolicyinitiative.org/article/details/190/intentions-are-not-enough-lebanon-must-adopt-the-national-social-protection-strategy?lang=ar